بسم الله الرحمن الرحيم

جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا

كليه الدراسات التجارية

قسم الاقتصاد التطبيقي

دور تدفق الاستثمارات العربية في القطاع الزراعي في السودان بالتطبيق علي الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي

(فى الفترة من 2012 – 2017م)

The role of the flow of Arab investments in the agricultural sector in Sudan by applying to the Arab Authority for Agricultural Investment and Development

(In the period from 2012 to 2017)

بحث تكميلي لاستيفاء درجه البكلاريوس في الاقتصاد التطبيقي

إعداد الطلاب:-

1-أمنيه علي محمد صالحاحمد

2-المقداد عبد الرؤوف محمدعثمان

3-تقوي حسن عبد الصمد احمد

4-ندى عبدالمنعم حسين احمد

إشراف:د.بابكر الفكي

2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء ..

الى كل من كان لنا رفيقا في طريقنا

كنا قد تدربنا علي أن نحلم .. شريطة أن تكون أحلامنا بإتساع السماء ..

وفي الطريق لبناء أهدافنا حلمنا .. فكان هدفنا هو الحلم ..

فتشاركتموه معنا في حينه ..وبكم صار ممكناً يسعي بين الناس ..

متمثلاً في كل إنجاز لنا حتي الآن ..بل وعدتم بتمديد رعايته حتي يصبح واقعاً ملموساً

.. عميق إمتناننا إليكم ..

الشكر والتقدير

الحمد الله الذي تتم بنعمته الصالحات،وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله،والصلاة والسلام علي نبينا محمد وعلي أله وصحبه أجمعين .

وبعد

فإنني أتقدم بخالص شكري وتقديري لجامعة السودان متمثلة في كلية الدراسات التجارية قسم الاقتصاد التطبيقي ، وأخص بجزيل الشكر والإمتنان لأستاذناالفاضل / الدكتور : بابكر الفكي الذي أشرف علي هذه الدراسة وقدم الكثير من وقته وخبرته مقرونة بحسن التعامل والأخلاق ولم يألُ جهداً في تقديم العون والنصح والتوجيه لنا في سبيل إخراج هذه الدراسة وفق الطرق العلمية .

ونشكر كل من ساهم في تسهيل مهمة إجراء هذه الدراسة وساعد علي إخراجها .

أسأل الله أن تكون نتائج الدراسة ثمرة يستفاد منها في البحث العلمي .

والحمد لله رب العالمين .

المستخلص

يسعى البحث الى تحقيق مجموعه من الأهداف متمثلة في التعرف علي دور التدفقات الاستثمارية العربية في القطاع الزراعي في السودانومعرفة حجم هذه التدفقاتومعرفة الفوائد التي يمكن أن يحققها تدفق الاستثمارات العربيه في القطاع الزراعي في السودانوكذلك معرفة المعوقات التي تواجهها والتي تواجه القطاع الزراعي في السودان عموماً حيث إتبع البحث المنهج الاحصائي الوصفي واعتمدعلي المصادر الثانوية التي تم الحصول عليها من المراجع والتقارير السنوية والأوراق البحثية والأبحاث الجامعية والمعلومات من مؤسسات وهيئات الدول المختلفة و المقابلات الشخصية وتوصل البحث الي عدد من النتائج ألمتمثلهفي ان تدفق الاستثمارات العربيه لها دور على القطاع الزراعي في السودان كما ان الاستثمارات العربيه تساهم بحجم كبير في القطاع الزراعي في السودان بلاضافه الى الفوائد المتحققه من تدفق الاستثمارات العربيه في القطاع الزراعي في السودان وايضاً المعوقات تواجه القطاع الزراعي في السودان عموما و التدفقات الاستثماريه العربيه بصفه خاصةكذلك أوصت الدراسة بعدد من التوصيات تمثلت في استقطاب الاستثمار العربي للقطاع الزراعي والترويج للصادرات الزراعية والحيوانيةإعداد الخريطة الإنتاجية والبنية الزراعية ودراسة الموارد وتحديد الأولويات لوضع استراتيجية متكاملة للاستثمار الزراعي وإنشاء مركز ترويج الاستثمار للمشروعات الزراعية وتفعيل قانون الاستثمار مع إيجاد شفافية أكثر في تطبيقه وا دخال طرق جديدة لمنح المشروعات الزراعية عن طريق الائتمان أو المشاركةوتسهيل الإجراءات للمستثمر الأجنبي من قبل الجهات الرسمية المطبقة للامتيازات الممنوحة من قبل الحكومة للشركات حتى تتم استفادة المستثمر من تلك الامتيازات.

Abstract

The research aims to achieve a set of objectives, namely to identify the role of Arab investment flows in the agricultural sector in Sudan. And to know the volume of Arab investment flows in the agricultural sector in Sudan. And to know the benefits that the flow of Arab investments in the agricultural sector in Sudan can bring. As well as knowledge of the obstacles facing the agricultural sector in Sudan in general and Arab investment flows in particular.

The descriptive statistical approach was followed by the secondary sources obtained from the references, annual reports, research papers, university research and information from different state institutions and bodies and personal interviews.

The research reached a number of results, the most important of which is the flow of Arab investments which have a role on the agricultural sector in Sudan. Arab investments (Arab Authority for Agricultural Investment and Development) contribute significantly to the agricultural sector in Sudan. There are benefits from the flow of Arab investments in the agricultural sector in Sudan. There are also obstacles facing the agricultural sector in Sudan in general and Arab investment flows in particular.

The study also recommended a number of recommendations to attract Arab investment to the agricultural sector and to promote agricultural and animal exports. Preparing the productivity map, the agricultural structure, studying the resources and setting priorities in order to develop an integrated strategy for agricultural investment. And the

establishment of the Investment Promotion Center for Agricultural Projects. And activating the investment law with more transparency in its application and the introduction of new ways to grant agricultural projects through credit or participation. And facilitate the procedures for the foreign investor by the official authorities applied to the privileges granted by the government to companies so that the investor benefit from those privileges.

فهرست المحتويات

الموضـــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
مستخلص	د
Abstract	هـ
الفصل الأول الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة	
المبحث الأول : الإطار المنهجي للبحث	2
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	6
الفصل الثاني الزراعه في السودان	
المبحث الأول : القطاع الزراعي	10
المبحث الثاني : الزراعـة في السودان	21
المبحث الثالث : الاستثمار في السودان	34
الفصل الثالث الاستثمارات العربيه في القطاع الزراعي في السودان	
المبحث الأول : الإستثمارات العربية في السودان	65
المبحث الثاني : الهيئة العربية الاستثمار والانماء الزراعي	67
الفصل الرابع	

الإطار التطبيقي	
المبحث الأول : اختبار الارتباط بين استثمارات الهيئة العربية وا إنتاجية القطاع الزراعي	80
المبحث الثاني : مناقشة الفرضيات	82
النتائج	85
التوصيات	86
المصادر والمراجع	87

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث
والدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

مقدمه:-

يعتمد الأقتصاد السوداني على القطاع الزراعي الذي يعتبر القطاع الرئيسي للأنشطه الاقتصاديه الأخر ى و ذلك للظروف الطبيعية التي يتمتع بها السودان من مناخ و مياه وأراضي صالحه للزراعة.

فالقطاع الزراعي لم يكن هوالرائد في الأعوام السابقة ولكنه الآن على ما يبدو سيكون سيد الموقف، والإستثمار الزراعي به موارد وهو مستقبل السودان ولابد من الإلتفات إليه، فالزراعة هي بترول السودان الحقيقي.

كما تشهد البلاد تدفقاً فى الاستثمارات وتزايداً فى اعداد المستثمرين و تركزت ابرزها في القطاع الزراعي الذي شهد اقبالاً كبيراً من قبل المستثمرين خاصة من الدول العربية حيث أصبحت كل الأنظار تتجه إلى السودان من أجل الإستثمار بحكم إمتيازه بالموارد الإقتصادية والطبيعية الهائلة خاصة في القطاع الزراعي،ولعل كل ذلك مبعثه أزمة الغذاء العالمية حيث أصبح السودان أحد هذه الملاذات المهمة وأحد القبل التي يعول عليها الكثيرون في سد نقص الغذاء وتوفيرالأمن الغذائي.

و من ضمن هذه الاستثمارات كانت الهيئه العربية للاستثمار والانماء الزراعي باعتبارها واحده من المؤسسات العربيةالرائده والتي تضم عدداًمن الشر اكات السودانية العربية التي تساهم في النهوض بالاقتصاد السوداني وتطور القطاع الزراعي حيث انشئت الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي لدفع عجلة التنمية الزراعية في الوطن العربي وتحقيق الامن الغذائي للامة العربية، وا ٍدراكاً منها للإمكانيات الزراعية غير المستغلة التي يزخر بها الوطن العربي والتي سيؤدي استغلالها إلى تأمين احتياجاته المتزايدة من

الغذاءوايماناً منها بأن هذه التنمية لا تتحقق على الوجه الاكمل الا بفضل التضامن العربي وتضافر الجهود العربية المشتركة.

مشكله البحث:-

إن القطاع الزراعي هو احد أهم القطاعات في الاقتصاد السوداني وعلىالرغم من انه يحتوي علي موارد كامنة يمكن إن تنهض باقتصاد الدولةإلا أن الإستثمار في القطاع الزراعي لا يزال ضعيفاً ، عليه يمكن تلخيص مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1. ما اهميه الهيئه العربيةللاستثمار والانماء الزراعي في القطاع الزراعي في السودان؟
2. ما حجم تدفقات الاستثمارات العربيه في القطاع الزراعي في السودان؟
3. ما هي الفوائد التي يمكن أن يحققها تدفق الاستثمارات العربيه في القطاع الزراعي في السودان؟
4. ماهي المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في السودان عموماً والتدفقات الإستثمارية العربية بصفة خاصة؟

أهداف البحث:-

يسعى البحث الى تحقيق مجموعه من الأهدافالتالية:

1. التعرف علي الهيئه العربية للاستثمار والانماء الزراعيو دورها في القطاع الزراعي في السودان.
2. معرفة حجم تدفقات الاستثمارات العربيه في القطاع الزراعي في السودان.
3. معرفة الفوائد التي يمكن أن يحققها تدفق الاستثمارات العربيه في القطاع الزراعي في السودان.

4. معرفة المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في السودان عموماً والتدفقات الإستثمارية العربية بصفة خاصة.

أهميه البحث:-

تأتي أهميه هذا البحث من اهميه الاستثمارات العربية في هذا القطاع و توضيح حجم تدفقات الاستثمارات العربيه الموجهة لتنمية القطاع الزراعي في السودان والأنظمة والقوانين المنظمة لها و القاء الضؤ علي استثمارات الهيئه العربيه للاستثمار والانماء الزراعيودورها في تنمية القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة من (2012م_2017م).

و تطلعنا على دراسات و بحوث سابقه لم تتطرق الى استخدام المتغيرات التى استخدمت في هذا البحث حتي و ان وجدت فقد حامت حول الموضوع و تتحدث عنهكما ايضا انها لم تواكب الفتره الزمنيه الحاليه و التغيرات التي حدثت في هذه الفتره.

فروض البحث:-

1. تدفقات الاستثمارات العربية لها دور ايجابيعلي القطاع الزراعي في السودان.
2. تساهم الاستثمارات العربية بحجم كبير في القطاع الزراعي في السودان.
3. هنالك بعضالفوائد من تدفق الاستثمارات العربية في القطاع الزراعي.
4. من اهم المعوقات التيتواجه القطاع الزراعي في السودان عموماً وتواجه التدفقات الإستثمارية العربية بصفة خاصةهي:

- البنية التحتية (الكهرباء – المياه ... الخ ..) التى تساهم فى تنفيذ مشروع الاستثمار
- عدم فهم القانون وتنفيذه من قبل الجهات التى تقوم بتنفيذ القانون فى بعض موارده (الجمارك ، الضرائب) .
- أسعار الاراضى الاستثمارية الباهظة والرسوم المفروضة عليها من جهات ولائية .
- عدم وضوح السياسات المالية النقدية من بنك السودان .
- مشكلة تخفيض الاراضى للمشاريع الاستثمارية فى الولايات .
- عدم وجود خارطة استثمارية و بطئ الاجرائات الاستثمارية فى الحصول على التراخيص وتسليم الاراضى .

منهجيه البحث:-

إتبع البحث المنهج الاحصائي الوصفي واعتمدعلى المصادر الثانوية التي تم الحصول عليها من المراجع والتقارير السنويةِ والأوراق البحثية والأبحاث الجامعية و المعلومات من مؤسسات وهيئات الدول المختلفة و المقابلات الشخصيه.

حدود البحث:-

الحدود المكانيه:جمهوريه السودان.

الحدود الزمانيه: (2012-2017) لانها تعتبر فتره جديد في تاريخ الاقتصاد السوداني و تم اختياراها لمواكبه التغيرات التي حدثت في هذه الفتره.

هيكل الدراسة:-

تتكون هذه الدراسة من اربعه فصول مقسمه الى دراسات يتناول الفصل الاول الزراعه في السودان و الثانيالاستثمار في السودان والفصل الثالث تدفق الاستثمارات العربيه في القطاع الزراعي في السودان اما الفصل الرابع يتناول مناقشه الفرضيات و نتائج وتوصيات الدراسه .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1. رسالة ماجستير : التاج مختار التاج مختار

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2014)م

عنوان الرسالة : فاعلية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي في السودان

أهداف الدراسة :

- معرفة المعوقات التي تواجه تنفيذ المشروعات الأجنبية و مدى مساعدة سياسات وقوانين الاستثمار في زيادة فعالية الاستثمارات الأجنبية في ولاية النيل الأبيض.
- كيفية تأثير الاستثمارات الأجنبية على ناتج القطاع الزراعي في ولاية النيل الأبيض.
- توضيح حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الموجهة لتنمية القطاع الزراعي في السودان و الأنظمة والقوانين المنظمة لها.
- تقييم مدى فعالية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي.

منهجية الدراسة :

المنهج التحليلي القياسي

نتائج الدراسة :

- ان زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية ؛ تؤدي إلى زيادة إنتاج القطاع الزراعي ، زيادة المساحة المزروعة تؤدي إلي زيادة الانتاج في القطاع الزراعي ، زيادة القوي العاملة في القطاع الزراعي تؤدي إلي زيادة الانتاج في القطاع الزراعي .

- وجود علاقة عكسية بين الاستثمارات الأجنبية و تنمية القطاع الزراعي، كما تلاحظ وجود علاقة طردية بين التنمية في القطاع الزراعي كمتغير تابع والاستقرار الاقتصادي ، الإستثمارات الكلية ، القو ى العاملة و راس المال كمتغيرات مستقلة.

2. رسالة ماجستير: عبد الرحمن آدم محمود أحمد

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2012)

عنوان الرسالة :

دورالإستثمار الأجنبي المباشرفي تنمية القطاعالزراعي بالسودان

أهداف الدراسة :

- القاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة من (2005م- 2010م).
- التعريف بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في تنمية القطاع الزراعي في السودان .
- معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي في السودان باعتباره من أنجح المصادر التمويلية.

منهج الدراسة :

المنهج الوصفي التحليل.

نتائج الدراسة :

- الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزر اعي ساهم في تحقيق أهداف التنمية.

- أهم مناطق التدفقات الاستثمارية الأجنبية المشتركة في السودان هي الدول العربية ومؤسساتها .
- يعاني الاستثمار في القطاع الزراعي من معوقات إدارية وقانونية وضريبية وخدمية .
- التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي ضئيلة جدا ً .

3. رسالة ماجستير : **محمد عبدالله محمدحسن**

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2016)

عنوان الرسالة :

دور الاستثمار الأجنبي المباشر واثرمعدلات التضخم علي القطاع الزراعي في السودان 2000 - 2015

أهداف الدراسة :

- التعرف علي المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.
- توضح العلاقة بين التضخم والإنتاج في القطاع الزراعي في السودان.

منهج الدراسة :

- المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي.

نتائج الدراسة:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الزراعي في السودان أي كلما زاد معدل التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحد تؤدي الي زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي .
- أيضا ان هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والإنتاج في القطاع الزراعي في السودان،أي زيادة في معدل التضخم تؤدي الي زيادة في الانتاج .

الفصل الثاني

الزراعه في السودان

المبحث الأول

القطاع الزراعي

مفهوم الزراعة:

يمكن أن نعرف الزراعة من خلال مفهومين أحدهما ضيق والآخر أكثر شمولاً

الزراعة في المفهوم الضيق يقصد بها العناية بالأرض .

أما في المفهوم الواسع :-

نعني بها رعاية الحيوان والأشجار والغابات وتربية الأسماك بالإضافة إلى العناية بالأرض، ومن خلال هذا المفهوم يمكن تعريف الزراعة بأنها صناعة أومهنة إستغلال الموارد الطبيعية والإنسانية في وحدات إنتاجية، لإنتاج الزروع النباتية والثروة الحيوانية التي ينعم بها الإنسان بطريقة مباشرة أوغير مباشرة من خلال عمليات المبادرة مع المنتجات غير الزراعية[1] .

الإقتصاد الزراعي:

هو ذلك الفرع من فروع المعرفة الذي يبحث في القواعد والحقائق والأساليب التي يستهدي بها الإنسان في السيطرة على القوة الإقتصادية الكاملة في الزراعة مستهدفة من ذلك صيانة أو تحسين الموارد.

للزراعةأهميةكبيرهفي معظمالأقطارالنامية حيث يوفرالقطاعالزراعيالمصدرالرئيسيللدخلوفرص العمل،وبالرغممنالهجرةالكبيرةمنالريفإليالمدينة،فمنالمتوقعأنتستمرالزيادةالمطلقةفي سكانالمناطقالحضريةبمايفوقالزيادةفيسكانالمناطقالريفيةطيلةالعقدالقادمعلىأقلتقدير ، ومنالمشكلاتالرئيسيةالتيتواجهالأقطارالناميةإنتشارالفقر ،وسوءتوزيعالدخلوالنموالسكانيالسريع،وا رتفاعمعدلاتالبطالة،لذلكيعتمدتحقيقأهداف التنميةإلىحدكبيرعلىمدى نجاح

[1] أحمد عبدالرحيم زردق،الموارد الاقتصادية، 1997م ، كلية التجارة ،بنها، جامعة الزقازيق ، ط2 ، ص 220 .

الجهود المبذولة في تنمية القطاع الزراعي، لضمان إستمرارية وكفاية الإنتاج الزراعي لتزويد القطاع الصناعي بالخدمات الزراعية، وتوفير الغذاء للزيادة السكانية في المناطق الحضرية ذلك لأن الإستراتيجية الناجحة للتصنيع هي تلك التي تبدأ بتنمية القطاع الزراعي [1] .

أهمية القطاع الزراعي: -

يحتل القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني و ما يتفرع عنكل واحد منهما أهمية كبر في إقتصاديات الكثير من الدول في العالم حيث يساهم هذا القطاع في التنمية الإقتصادية الشاملة للعديد من هذه الدول، وذلك من خلال الآتي:

1 - توفير الإحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:

يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب، الخضروات، الفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها.

2 - توفير فرص العمل والمدخلات لقطاعات الإقتصاد الأخرى:

يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة والمدخلات للقطاعات الإقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلاً أو قطاع الخدمات وذلك من خلال إنتقال العمالة والمدخلات للقطاعات من القطاع الزراعي .

3 - توفير الموارد المالية والطلب الفعال:

يعتبر القطاع الزراعي مصدراً رئيسياً للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية أو الأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني أو ملحقاتها أو أولئك الذين يحققون دخلاً من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية مثلاً مما يعني أن القطاع الزراعي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الإقتصاد.

---

[1] علي جدوع الشرفات، مبادئ الإقتصاد، 2009م ، دار زهران : عمان ، ط1 ،ص28.

4- توفيرالموادالخاملقطاعالصناعي:

يقومالقطاعالزراعيبتوفيرالعديدمنالموادالخاموالتييمكنأنتستخدمكمدخلات للإنتاجفيالقطاعالصناعيبشكلخاصممايؤديإلىدعموتطويرهذاالقطاعوبالتاليدعم القطاعككل.

5-إستغلالبعضالموارد:

يستغلالقطاعالزراعيبعضالموادالإنتاجيةالإقتصاديةصعبةالإستغلالبكفاءةعالية يندرأنتوجدفيقطاعاتأخرى،ففيقطاعالإنتاجالحيوانيتقومالحيواناتبإستهلاكالأعشاب التيلايستهلكهاالإنسانوتنتجلهاللحوموالألبانبكفاءةكماتقومالنباتاتفيقطاعالإنتاجالنباتي بالإستفادةمنمصدرا ٍقتصاديمهمهوأشعةالشمسلإنتاجالغذاءالذيتستهلكهالحيواناتو يستهلكهالإنسان[1] .

6- المساهمة فيتحقيقالتنميةالإقتصادية:

للزراعةدورمركزيفيعمليةالتنميةالإقتصاديةنظراً لأنمعظمالناسفيالدولالناميةيعملونفيالزراعة . فإذاإهتمالمخططونفعلابر فاهيةالأفرادفيالمجتمعفإنالطريقةالوحيدةالتي يستطيعونبها رفعمستوىالر فاهيةللغالبيةالعظمىمن هؤلاءالأفراد هيعنطريقمساعدتهمفي إنتاجالغذاءأو(المحاصيلالنقدية)أوعنطريقزيادة أسعار هذه المحاصيل.

أنواع الزراعة:-

تختلف الزراعة من دولة إلى أخرى نتيجة لوفرة أو ندرة الأرض أو وفرتها بالنسبة للأيدي العاملة وتنقسم إلى نوعين :

أولا: من ناحية المساحة:-

تتباين طرق الزراعة من منطقة الى أخرى تبعاً لمدى ندرة الأرض ووفرتها بالنسبة للأيدي العاملة، و يمكن أن نميزها إلى نوعين:

---

[1] المرجع السابق ، ص 35.

1- الزراعة الكثيفة:-

يوجد هذا النوع من الزراعة في الدول الزراعية المزدحمة حيث تقل الأراضي الصالحة للزراعة وهنا يجب على الدولة أن تعمل على زيادة إنتاجية الوحدة الزراعية عن طريق زراعتها على مدار العام ومضاعفة المجهود في إستغلالها حتى تأتي بأكبر محصول وتستطيع تزويد السكان بمعظم إحتياجاتهم من المواد الغذائية [1].

ويتميز هذا النوع من الزراعة بالخصائص التالية :-

أ- عدم التوسع في إستعمال الآلات:-

يتعين على الدولة ذات الكثافة السكانية المرتفعة عدم التوسع في إستخدام الآلات لأنها تحل محل الأيدي العاملة الوفيرة والرخيصة، أما الدول الصناعية المزدحمة بالسكان والتي تعاني من ندرة الأرض كما في إنجلترا وبلجيكا فإنها كثيراً ما تتبع الزراعة الكثيفة للحصول على أكبر محصول ممكن حيث تعتبر الارض كذلك عنصراً نادراً .

ب- إنتاجية الفرد منخفضة:-

نظراً لكثرة عدد الأفراد الذين يعملون على الأرض ولعدم إستعانتهم بالآلات التي تزيد من المساحة التي يستطيعون زراعتها .

2- الزراعة الواسعة:-

يوجد هذا النوع من الزراعة في الدول التي تتوفر فيها الخصائص التالية:

أ- كثرة الأراضي الرخيصة الصالحة للزراعة.

ب- وفرة رؤوس الأموال اللازمة لشراء الآلات.

ج-وفرة الخبرة الفنية لدى المزارعين وا ٍستعدادهم لإستخدامها في الزراعة[2].

ثانياً : من حيث الإستقرار:-

---

[1] مالكوم جبلز وآخرون ، إقتصاديات التنمية ، 1995م ، دار المريخ للنشر، الرياض ، ط1، ص 755 .

[1] أحمد عبدالرحيم ، مرجع سابق ، ص 231.

1- الزراعة الثابتة :-

يتصف هذا النوع من الزراعة بالإستقرار أو الإستمرار وتصبح علاقة المزارع بأرضه يقيم عليها مسكنه طويلاً ويأو ي عليها حيواناته.

2- الزراعة المتنقلة :-

إذا كانت إنتاجية الأرض في تدهور لعدم إتباع الأصول الزراعية السليمة أو لأن التربة من أنواع التربة الرديئة فلابد من الإنتقال الى أرض جديدة وينتشر هذا النوع من الزراعة في أواسط إفريقيا وجنوب شرق آسيا وبعض مناطق أمريكا الوسطى .

ثالثاً : من حيث السياسة الزراعية:-

تختلف السياسات الزراعية من دولة الى أخرى ويمكن أن نميزها بين ثلاثة انواع رئيسية :

أ-زراعة الإكتفاء الذاتي :

نعني بزراعة الإكتفاء الذاتي قيام الأقاليم بإنتاج كل أو معظم حاجته من المنتجات الزراعية محلياً ولقد إنتشر هذا النوع من الزراعة في كل دول العالم في الأزمنة الماضية نظراً لصعوبة إتصال الأقاليم ببعضها البعض وصعوبة حصول الدولة على ماتحتاج إليه من خارج حدودها وتنتشر هذه الزراعة في الوقت الحالي في المناطق المنعزلة طبيعياً كالمناطق الجبلية وبعض الدول المتخلفة مثل أمريكا اللاتينية ودول إفريقيا وآسيا .

ب- زراعة التخصص :

ونعني بزراعة التخصص أن يقوم المنتج أو الأقاليم بالتخصص في إنتاج سلعة أو عدد قليل من السلع وتعتبر هذه السلع بمثابة المحصول النقدي وأي إنخفاض ملموس في أثمانها يؤدي الى إنخفاض في الدخول إلى نقص حصيلة الصادرات ولذلك تعمل الدولة على المحافظة على أثمانها بوسائل مختلفة.

ج-الزراعة المتنوعة :

نعني بهذا النوع من الزراعة أن يتبع المزارع بعض مايحتاج إليه وكذلك بعض المحاصيل الأخرى فهو لايعتمد كلياً على محصول رئيسي واحد .ومفهوم ذلك أن أهمية المحصول النقدي أقل منها في حالة الزراعة المتخصصة وأكثر منها في حالة زراعة الإكتفاء الذاتي ، أي أن الزراعة المتنوعة وسط بين زراعة الإكتفاء وزراعة التخصص [1].

ويمكن إبراز أهم مزايا التنويع في الانتاج وزراعة الإكتفاء الذاتي في مايلي :

1. الإحتفاظ بخصوبة االأرض عن طريق إنتاج نظام الدورات الزراعية يمكن الوضع في حالة التخصص فإن زراعة نفس المحصول على نفس التربة لعدة فترات زراعية متتالية يؤثر على درجة خصوبة التربة ، ويؤدي إلى إنخفاض ملموس في إنتاجها وفي كثير من الحالات يؤدي إلى عدم قدرة الدولة على منافسة المنتجين الآخرين لها.
2. يمكن زراعة أكثر من محصول واحد في السنة الزراعية لأن المزارع غير مقيد بزراعة محصول معين قد يحتاج لفترة طويلة (فتحتاج زراعة القطن لوقت طويل وتحتاج زراعة القصب لوقت أطول يبلغ في بعض الجهات 12 شهراً). أما في زراعة التخصص فإنه يصعب في حالات كثيرة زراعة محصول آخر ، وذلك لأن الفترة غير كافية أو مناسبة لزراعة المحاصيل المناسبة [2] .
3. يمكن الإستفادة من العمال والآلات والحيوانات طول العام .وذلك لأن زراعة غلات متنوعة تحتاج الى نفس أدوات الإنتاج في فترة مختلفة ،ولاشك أن هذا يؤدي إلى زيادة في كفايتها ونقص في تكلفة الإنتاج ، وهذا على عكس الوضع في الزراعة المتخصصة حيث يزداد الطلب على عوامل الإنتاج دفعة واحدة وفي أوقات محددة

---

[1] المرجع السابق ، ص 234.
[1] مالكوم جبلز واخرون ، مرجع سابق ، ص755 .

مما يؤدي إلى إرتفاع أثمانها أو إلى إجهادها أما في الفترات الباقية فإنها تبقى عاطلة غير مستقلة .

4. يحتجز المزارع جزءاً كبيراً مما يحتاج إليه من سلع وغلات ضماناً بذلك تصريف قدر من إنتاجها ولاشك أن هذا كثيراً مايجنبه بعض التقلبات في أسعار منتجاته .
5. يقل إحتمال موت أوهلاك بعض المحاصيل (طبقاً لنظريات الإحتمالات) في ظل الزراعة المتنوعة عنه في ظل التخصص.
6. يصبح دخل المزارع في ظل الزراعة المتنوعة موزعاً على مدار السنة بدلاً من أن يتحقق مرة واحدة.
7. يتألف دخل المزارع في ظل الزراعة المتنوعة ، من حصيلة بيع منتجاته وثماره المختلفة ، فإذا إنخفضت أثمان أحد أوبعض المنتجات فليس من الضروري أن تنخفض أثمان بقية المنتجات ، وا نخفاض أسعار القمح نتيجة لكبر المحصول لايؤدي إلى إنخفاض أسعار القطن أو السكر[1].

خصائص الزراعة :

تتميز الزراعة ببعض الخصائص الإقتصادية والإجتماعية وأهمها :-

1- شدة الحساسية للقوى الطبيعية :-

ترتبط الزراعة إرتباطاً وثيقاً بالقوى الطبيعية ذلك لأنها صناعة بيلوجية وواقع الأمر أن الإنتاج الزراعي يتطلب عنصر الوقت كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج . فالزراعة هي محصلة لقوانين الإنسان والطبيعة ، ويحاول الإنسان جاهداً لنجاح مايقوم به من أعمال زراعية.

[1] المرجع سابق ، ص 756 .

2- إتسام الزراعة بالموسمية :-

يمكن القول بأن الزراعة تتسم بالموسمية بمعنى أنها قد تحتاج أثناء عملية الإنتاجية الى مجهود خاص وا ٍضافي في بعض الأوقات وقد لاتحتاج في بعض الأوقات الأخرى . ويترتب على خاصية الموسمية في الزراعة آثار إقتصادية وا ٍجتماعية وسياسية . فظهور المحصول من وقت ظهور ه حتى ينقضي موسمه ويظهر محصول جديد في الموسم التالي وهذا يتطلب إنفاقا إستثمارياً في شكل منشآت تخزينية تتناسب مع كل محصول.

3- أهمية الأرض في الإنتاج الزراعي :-

مما لاشك فيه أن الأرض هي أهم عنصر من عناصر الإنتاج التي تتمثل في الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا. وهذه العناصر تختلف في أهميتها النسبية مابين منتج وآخر .ونظراً للأهمية النسبية للأراضي في الإنتاج الزراعي عن غيره من بقية الإنتاج ، فإن هذا يلقي عبئاً على الإنتاج الزراعي يتمثل في محدودية الإنتاج الزراعي نتيجة لأن معدل الزيادة في الأراضي المزروعة لايتناسب مع الزيادة المضطردة في السكان .

4- طول الفارق الإقتصادي في الزراعة :

العملية الإنتاجية تتطلب عنصر الزمن ، في خلال الفترة التي تنقضي من بين بداية العملية الإنتاجية وبيع المنتج النهائي فإنه لابد من وسيلة لتمويل العملية الإنتاجية .ذلك فإن المنتجين عليهم بأن ينفقوا قدراً من الأموال لشراء المواد الخام والمعدات اللازمة للعملية الإنتاجية ولايمكنهم إسترجاع هذه الأموال وكذلك الأرباح إلا بعد أن يتم بيع المنتج النهائي وهذه الفترة التي تنقضي مابين الإنفاق والإستلام إنما هي ظاهرة هامة في الحياة الإقتصادية وتعرف بإسم الفارق الإقتصادي .

5- الزراعة تعتمد على رأس المال الثابت بنسبة كبيرة :

يحتاج المشروع الزراعي والتجاري إلى قدراً من رأس المال الثابت وقدراً آخر من رأس المال العامل، ورأس المال الثابت يتمثل في قيمة الأراضي والمباني والآلات والمعدات ، أما رأس المال العامل فهو ذلك القدر من رأس المال الواجب توافره في شكل ثابت وليس في أصل ثابت حتى يمكن مقابلته بالإلتزامات المالية الواجب القيام بها خلال فترة الفارق الاقتصادي[1].

ويمثل رأس المال الثابت عبئاً مالياً على المشروع لأنه يرتبط بالتكاليف الثابتة التي يتحملها المشروع سواء أنتج او لم ينتج فهذه الاموال الثابتة تكبد المشروع نفقات ، وكلما زادت هذه النفقات الثابتة زاد نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة وهذا يمثل عبئاً على المشروع من حيث ربحيته وبقائه امام منافسيه.

وتمثل التكاليف الثابتة او الأصول الثابتة حوالي 70% من التكاليف أو الأموال المستعملة في المشروع الزراعي تتمثل في الأرض والمباني ، ومنشآت ثابتة تتطلب إنفاقاً سواء تم الإنتاج الزراعي من عدمه ، فالفائدة على رأس المال الثابت مضافاً إليها تكاليف الصيانة ، والضرائب العقارية يجب تحملها مضافاً الزراعة بغض النظر عن حجم الإنتاج ونوعيته.

6- إندماج العمل الزراعي مع المعيشة الريفية :-

يمثل منزل المزارع وحقله وحدة إنتاجية في الأعمال التي تجرى في الحقول عندما يتم تجهيزها في المنزل ، فإن المرابطة بين كل منها شديدة الترابط بين الحقل والمنزل.

كما أن المزارعين قد يضحون بجزء من راحتهم المعيشية في سبيل توفير أسباب الإنتاج في المزرعة، كما هو الحال في مصر عندما يضحي الفلاح بابنائه ويستخدمهم في جني

([1]) أحمد عبدالرحيم زردق ، مرجع سابق ، ص 222.

المحصول ، أو مقاومة الآفات بدلاً من توجيههم للمدارس . ويلاحظ أن المزارعين أقل الناس إدخاراً [1] .

7- الزراعة تساعد على الإستقرار:

الزراعة تهيئللمزارع إمعاناً بتزويده بمكان يعيش فيه بإستقرار وتوفير الحاجات الأساسية المتمثلة في السكن والمأكل والملبس .

فالمزارع يضع البذور في الأرض ويتركها لخالقها وينتظر من الله ويساعد على إنماء النبات وليس للإنسان اي تدخل في العملية ، وهذا عكس الصانع الذي يتحكم في العملية الإنتاجية وهو يعرف سر عدم جودة الإنتاج إما لعيوب في الخدمات والآلات أو ضعف في مهارة العامل كلها عوامل يمكن التحكم فيها بخلاف الزراعة فظهور الآفات أو الجفاف نتيجة لعدم هطول الأمطار وكلها في نظر الفلاح لادخل له فيها وتتسم حياته بالإتكالية وعدم التفكير في الظواهر .

8صعوبةالتحكمفيكميةالإنتاجالزر اعي:

يخضعالإنتاجالزراعيفيالغالبفيمجاليالإنتاجالنباتيوالإنتاجالحيوانيإلىظروف طبيعيةلاتخضعلسيطرةالمنتجفقديكونالإنتاجالزراعيعرضةلتقلباتالطقسالتيلايستطيع المنتجالتحكمبهلمثلتذبذبكميةالأمطارالساقطةأوتعرضالمحصوللوباءأوآفةزراعيةأو موجةبردأوصقيعأوغيرذلكمنالعوامل.

9- ضعفوصعوبةالتمويلالزراعي:

[1] المرجع السابق ، ص 229 .

يمتاز القطاع الزراعي بوجود درجة كبيرة من المخاطرة أثناء ممارسة أي نشاط فيه كما أن هذا القطاع يمتاز بوجود درجة من عدم المعرفة أو اللايقين من نتائج أي نشاط إنتاجي يتم من خلاله وذلك بسبب إرتباط عملية الإنتاج في هذا القطاع بالعوامل الطبيعية المتعددة والتي يقف المنتج عاجزاً عنها أو تقليل أثرها السلبي .

10- إمكانية التخصص الإنتاجي الزراعي:

تتخصص منطقة ما في إنتاج نوع معين من السلع الزراعية إذا ما توفرت ظروف مناخية تؤهل هذه المنطقة للإنتاج هذا النوع من السلع بحيث تتوافر الظروف المناخية المناسبة لمثل هذا الإنتاج دون غيرها وتساهم ملائمة التربة لهذا الإنتاج التخصصي ، أي أنها تتخصص في نوع معين من الإنتاج وهذا التخصص يتحدد بوفرة إمكانيات الإنتاج في موقع الإنتاج ومدى قربه أو بعده هذا الموقع عن مركز التسويق[1] .

[1] على جدوع الشرفات ، مرجع سابق ، ص47 .

المبحث الثاني

الزراعـة في السودان

السودان يعتبر من أكبر الدول مساحة في إفريقيا حيث يغطي مساحات شاسعة من الأراضي المسطحة والخصبة والتي يقع جزء منها في مناطق السافنا غزيرة الأمطار كما يتخلله نهر النيل براوفده المتعددة ، ومياهه العذبه ، ومساقط مياه متعددة والتي تساعد في توليد الكهرباء لتغطي حاجة السودان الآنية والأجيال القادمة.

يوجد أكبر كتلة مياه جوفية على مستوى العالم في السودان ، كما توجد به كمية كبيرة من المعادن مثل الذهب والفضة والحديد والفضة والكروم والنحاس.

في السودان مساحات واسعة للرعي، ويمتلك ثروة حيوانية كبيرة جعلته ثاني أكبر دولة في إفريقيا في مجال تربية الثروة الحيوانية . ولكن السودان لم يستفيد من كل هذه الإمكانيات الطبيعية والبشرية طيلة الحقب الماضية فظل في قائمة أفقر دول العالم حسب تصنيف الأمم المتحدة[1] .

تقسيمات السودان المناخية :-

موقع السودان المداري جعله أن يكون من الأقطار الزراعية ذلك نسبة إلى تباين كمية الأمطار ومواقيتها وتوزيعها من الشمال إلى الجنوب،يمكن تقسيمها إلى ست مناطق:

1- المناطق الصحراوية:-

تقدر مساحتها ب 29% من المساحة الكلية وتتكون من تلال وصخور رملية ما عدا الأراضي المحايدة للنيل ويندر فيها هطول الأمطار ويستخدم الري الحيضي من جانب النيل نسبة لإنخفاضدرجات الحرارة في موسم الشتاء،وتنمو في زراعة (القمح ، النخيل ،

[1] عبدالوهاب عثمان شيخ موسى ، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان ، 2001م ، شركة مطابع السودان للعملة ، ط2، ص33.

البقوليات ، الفواكه ، الخضر) في الأراضي الرسوبية النيلية الخصبة والوديان وتستخدم فيها مراعي الإبل والماعز .

2- المناطق الشبه صحراوية:-

تغطي المنطقة مساحة بحوالي 20% من المساحة الكلية للقطر ويمتد فيها الحجر الرملي النوبي ، وتتميز بتقلبات كمية الأمطار مما يعرضها للجفاف والتصحر كما تصلح في جانب الثروة الحيوانية .

3- مناطق السافنا خفيفة الأمطار بالأراضي الرملية:-

تبلغ مساحتها حوالي 13% من جملة المساحة الكلية وبها تربة القوز الرملية وتصلح للنباتات الحولية والمعمرة وتوجد فيها الزراعة التقليدية للذرة الرفيعة والدخن والفول السوداني .

4- منطقة السافنا متوسطة الأمطار بالأراضي الطينية:-

وتشمل السهول الطينية الوسطي وتغطي 14% من المساحة الكلية وتشمل اراضي الزراعة المطرية الألية الحالية والمستغبلية وغابات الصمغ العربي .

5- منطقة السافنا مرتفعة الأمطار:-

تبلغ مساحتها حوالي 13.8% من المساحة الكلية وتصلح لإستثمار في الغابات وذات مساحة رعوية كبيرة وتصلح للتوسع الزراعي [1].

6- المناطق البيئية المتميزة:-

وتشمل مناطق جبل مرة وتتميز بشتاء بارد ورطب وتصلح لزراعة المحاصيل الزراعية التي لا تصلح زراعتها في مناطق السودان الآخري مثل الفراوله والتفاح كما يمارس فيها الرعي والزراعة الألية في مساحات صغيرة منها ، وكذلك زراعة الغابات

[1] محمد قيلي عبدالرازق ، السودان سلة غذاء العالم العربي ، 2006م ، دمشق للنشر والطباعة ، سوريا ، ط1، ص 344 .

والمياه وبعض الجبال في النيل الأزرق وجبال النوبة وهي تلال وأراضي خصبة ، وسهول طينية وتصلح لزراعة البن والشاي وحظائر الحيوانات البرية .

القطاع الزراعي :-

اولاً : الشق النباتي :-

يعتبر القطاع الزراعي هو الرائد في الإقتصاد السوداني مقارنة مع القطاعات الأخرى حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 45% إلى47% ويوفر سبل كسب العيش لحوالي 80% من السكان ويساهم بحوالي 90% من العائدات البترولية ويمد القطاع الصناعي بحوالي 60% من إحتياجاته من المواد الخام وتقدر المساحة القابلة للزراعة بحوالي 200 مليون فدان والمستغلة منها لايتعدى 20% ومعظمها في القطاع المطري الالي والتقليدي ، وحوالي 36 مليون فدان والقطاع المروي تقدر بحوالي 4 مليون فدان كما يتمتع السودان من مياه النيل حسب إتفاقية مياه النيل عام 1929م تقدر بحوالي 20.5**%** متر مكعبإضافة الى مياه الأمطار والأنهار والوديان الموسمية والمياه الجوفية[1].

الغابات :-

تعتبر الغابات مورد طبيعي ومتجدد وتغطي أكثر من 120 مليون فدان وتلعب دوراً في حماية الأراضي الزراعية الهامشية خاصة في دارفور وكردفان والقضارف والنيل الازرق وتعتبر الغابات المؤى الرئيسي للحياة البرية ولديها أشجار ذات قيمة إقتصادية عالية كالأبنوس والمهوقني والأشجار التي تساهم في إنتاج الفحم النباتي وحطب الحريق وتساهم الغابات بحوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي وتوفر عمالة بحوالي 14% من جملة السكان[2] .

---

[1] عبدالوهاب عثمان شيخ موسى ، مرجع سابق ، ص150 .

[2] عثمان إبراهيم السيد ، الإقتصاد الزراعي ، 1998م ، المؤسسة العامة للطباعة والنشر ، أمدرمان، ط2 ، ص220 .

ثانيا: الثروة الحيوانية :-

تمثل الثروة الحيوانية عنصراً هاماً في الدول النامية بالإضافة الى إنها تمثل عنصراً أساسياً لغذاء الإنسان وأن إتباع الأساليب العلمية في تربية الماشية والدواجن والأسماك بالطرق العلمية المكثفة تؤدي إلى توفير إحتياجات الدول النامية من البروتين ويمكنها من تصدير اللحوم وتوفر لها النقد الاجنبي عن طريق عدم إستيراد اللحوم من الخارج إضافة إلى تصديرها لتساعد على تنفيذ برامج التنمية وهنا يجب أن يأخذ في الإعتبار النقاط التالية في مشروعات الإستثمار في الثروة الحيوانية **:-**

1- تربية الأصناف التي تتميز بإنتاج اللحم .

2- العمل على توفير العليقة بصورة مستمرة .

3- الإستفادة الكاملة من الثروة السمكية المتاحة في المجاري المائية والمستنقعات .

4- توفير الرعاية الطبية الكثيفة للمحافظة على الثروة الحيوانية والإستعانة بالمنظمات التعاونية وا تحادات المزارعين في تسمين المواشي والدواجن والأسماك إضافة إلى تشجيع الفلاحين.

ويمتلك السودان ثروة حيوانية ضخمة تقدر بحوالي 128مليون رأس من الأبقار والإبل والماعز والضأن وأكثر من 37 مليون من الدواجن ، وثروة السمكية تقدر مخزونها في المياه العذبة والمالحة أكثر من 110 ألف في السنة ، وثروة حيوانية برية متنوعة الأجناس والأنواع.

وتنتشر الثروة الحيوانية على مراعي تقدر مساحتها حوالي 118مليون هكتار من المناطق الصحراوية في الشمال إلى مناطق غزيرة الأمطار في الجنوب وتقدر حمولتها الرعوية بأكثر من 10 مليون وحدة حيوانية[1] .

[1] أحمد عثمان أحمد ، العولمة الإقتصادية وأثرها على الصادرات السودانية الزيتية ،2003م ، جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص65 .

أما توزيع الثروة الحيوانية على مستوى ولايات السودان المختلفة يكون على النحو التالي ، حيث توجد 31%من الأبقار في الولايات الغربية 27% في ولايات الوسط و 29% في المناطق الجنوبية وتوجد 40%من الضأن في الولايات الغربية و20%في ولايات الوسط و23% في المناطق الجنوبية وأكثر من 80% من الإبل في الولايات الغر بية والشرقية.

السلالات الحيوانية في السودان :-

1- الأبقار:-

يوجد في السودان أكثر من ثلاثة أنواع من سلالات الأبقار، وهي أبقار الكنانة والبطانة وهي توجد في الولايات الوسطية وتتميز بإنتاج الألبان وهي من أميز السلالات ،حيث يبلغ إنتاجها من الألبان حوالي 1650كجم من الحليب في موسم قدر 250يوماً .

أما أبقار البقارة توجد في الولايات الغربية وتنقسم الأبقار في غرب السودان إلى ثلاثة أنواع مثل (القدالي ،الدنج،الكوري) وهي تتميز بإنتاج اللحوم مع تحمل السفر.

2- الضأن :-

يصنف الضأن السوداني إلى (صحراوي ، نيلي ، هجين) ويعتبر الضأن الصحراوي هو الأكثر أهمية حيث يشكل أكثر من 80% من التعداد للضأن في السودان ، ويأتي في طليعة الضأن الصحراوي(الكباشي ، الحمري ، الوتشي ، البطانة) وذلك نسبة لإستجابته للتسمين[1].

3- الماعز :-

يعد السودان الموطن الأصلي للماعز النوبي والذي يشكل 50% من التعداد الكلي للماعز في السودان ويتميز بالأداء العالي للحليب وأصبحت تصدر الذكور منها وهو مرغوب في دول الخليج.

---

[1] أحمد عثمان أحمد ، مصدر سابق ، ص 66 .

4- الأسماك :-

يزخر السودان بقاعدة عريضة من المياه السطحية والمياه الجوفية والعذبة والمالحة ويمثل السودان مركزاً أساسياً لإنتاج الأسماك والأحياء المائية الأخرى في المصائد الطبيعية عن طريق الإستزراع وتشمل هذه المصادر (نهر النيل ، البحيرات الاصطناعية ، المستنقعات المائية ، السدود، السهول الفياضنية المستديمة ، الحفائر ، الوديان ، الخيران ، المياه الإقليمية ، البحر الأحمر).

وتتميز المياه الداخلية والبحر ية بتنوع أحيائي واسع من الموارد الحيوانية والنباتية والمائية ذات الأهمية الإقتصادية،والميزات التفضيلية للإستهلاك المحلي والتصدير .

5- الحياة البرية :-

يتميز السودان ببيئات متعددة تشمل المناطق الصحراوية والسافنا والغابات والمناطق الجبلية، مما أنتج تبايناً فريداً من أنواع الحيوانات البرية وهي تشمل 260 نوع الثديات ، و 938 نوعاً من الطيور ، وحوالي 95 نوع من الثعابين ومن أهم حيوانات الحياة البرية الكبيرة في السودان (الفيل ، وحيدة القرن ، الزراف ، الجاموس ، الحلوف ، الغزال ، القرد) وغيرهم كما توجد أنواع من الطيو ر مثل (النعام ، أبوسعن ، السندريا ، صقر الجديان) وعدد كبير من الطيور الجارحة.

وهذا يتطلب ضرورة توفير الحماية والمناخ الملائم لتكاثرها وتحديد مناطق للحظائر القومية ومناطق محجوزة للصيد وفقاً للضوابط والموجهات التي تصدر عن إدارة الحيوانات البرية بوزارة الداخلية[1].

[1] محمد قيلي عبدالرازق ، مرجع سابق ، ص 243.

مشاكلالقطاع الزراعي في السودان :-

على الرغم من الإمكانيات والموارد الطبيعية الهائلة لدى السودان من الموارد البشرية والمادية والفرص المتوفرة التي تساعد على جذب الإستثمار في القطاع الزراعي في السودان، بجانب محدودية الإنتاج وا رتفاع التكلفة ، ولهذه الأسباب تقلصت الصادرات الزراعية وتوقفت معظم المصانع التي تعتمد على الخام من الإنتاج الزراعي مما أدى إلى إرتفاع الواردات من كل سلع الغذاء .

يمكن تقسيم مشاكلالقطاع الزراعي في السودان الي:-

أولاً : المشاكل الطبيعية :

1- الجفاف :-

يعتبر الجفاف من المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودان بشقيه النباتي والحيواني ، الأمر الذي يؤدي الى نقص الإنتاج الزراعي مما يؤدي الى إمتناع المستثمرين عن الإستثمار في القطاع الزراعي .ويحدث الجفاف نتيجة لشح الأمطار في القطاع المطري أو تذبذب كمية هطول الأمطار .

2- الآفات الزراعية :-

يتأثر القطاع الزراعي بالآفات والأمراض النباتية وتأتي في مقدمة هذه الآفات (الجراد الصحراوي ، الساري الليل ، العنتيد ، الزبابة البيضاء ، دودة اللوز ، الطيور) . وعلى الرغم من مكافحة هذه الآفات باستخدام المبيدات عن طريق الرش عبر الطائرات أو الر ش اليدوي إلا أن بعض الآفاتإكتسبت مقاومة من هذه المبيدات الزراعية ،بالإضافة الى

الحشرات القشرية التي ألمت بمحصول النخيل خاصة في الولاية الشمالية ما أدى إلى إنخفاض إنتاجية النخيل الى النصف تقريباً [1].

3- الغرق:-تتأثر الزراعة بعملية الغرق نتيجة للأمطار والسيول والفيضانات مما يؤدي الى تغمير الأراضي الزراعية ويتعرض المحصول للخسارة ونلاحظ أن الفيضانات قد تسببت في تقليل الإنتاجية ، وخاصة في القطاع المروي نتيجة لإرتفاع هطول الأمطار في الهضبة الأثيوبية وفي منطقة البحيرات العظمى بالإضافة إلى أعشاب النيل التي تعمل على عدم إيصال المياه عبر القنوات بالقدر الكافي للأراضي الزراعية ، والفياضانات التي حدثت عام 1988م أدى إلى غرق مساحات زراعية واسعة في دارفور مما أدى إلى تقليل الإنتاج في المحاصيل الزراعية.

5-الحرائق :-

تعتبر الحر ائق من المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودانوتقع نتيجة لإهمال المزارعين وعدم إهتمامهم بنظافة المشاريع الزراعية خاصة أشجار النخيل.

6- العطش :-

يواجه القطاع الزراعي في المشاريع المروية مشكلة العطش نتيجة لإنحسار النيل وتعطل الطلمبات لأسباب طبيعية ، وأيضاً في المشاريع المطرية نتيجة لشح الأمطار في بعض السنوات .

ثانياً : المشاكل الإقتصادية :-

يعاني الإقتصاد الزراعي في السودان من مشاكل إقتصادية عديدة تحول دون إحداث تطور عظيم في القطاع الزراعي ، وتحريك موارده بالقدر الكافي الذي يحدث

[1] مصعب معتصم سعيد ،محاضرات في الإقتصاد السوداني ، 2002م ، دار الخرطوم للنشر ، ورقة علمية ، جامعة النيلين ،ص22 .

النهضة الإقتصادية المرجوة ، ويشمل ذلك القصور في السياسات الإقتصادية ، سياسات التسويق والتسعير ، شح الموارد المالية ، الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة [1].

1- سياسات الإقتصاد الكلي :

إن سياسات الإقتصاد الكلي في البلاد ليس لها دور في التأثير على سياسات القطاع الزراعي رغم الأهمية المحورية للقطاع الزراعي في تحريك القطاعات الإقتصادية المختلفة.

أن الإنتاج الزراعي يعتمد إعتماداً شبه كامل على واردات المحروقات الجرارات والآليات والمدخلات الزراعية المختلفة من أسمدة ومبيدات وبعض التقاوي فضلاً عن إستيراد العربات والشاحنات وقطع الغيار المختلفة .

فقد سمح للمصارف برفع هامش المرابحة لتأمين القيمة الحقيقية لأموال المودعين فإرتفاع الهامش لدى بعض المصارف وأصبح التمويل عائقاً آخر مما أدى إلى إرتفاع تكلفة القروض التى يتجاوزها التطور الزراعي في المدى القريب في ضوء هذه التداعيات إضطرت الحكومة للتدخل من وقت إلى آخر لإيجاد التوازن المطلوب مما أوجد عدم إستقرار في السياسات الإقتصادية وأثر ذلك في إستقرار سعر الصرف.

2- قصور الموارد المالية :-

كان السودان حتى منتصف الثمانينات يتلقى دعماً من الأسرة الدولية في شكل قروضوتسهيلات ، منح ، وعون غذائي ومع إعلان الشريعة 1984م والثبات عليها وبعد ذلك تقلص العون مما أعاق برامج التنمية وحركة الإقتصاد الوطني ، وبدلاً من توجيه حصيلة الصادرات لتوفير إحتياجات القطاعات الإقتصادية كالزراعة والصناعة فقد

[1] مصعب معتصم سعيد ، مصدر سابق ص 23 .

إضطرت البلاد لتوجيه قدر مقدر من تلك الحصيلة لسلع إستراتيجية كانت تستورد عن طريق التسهيلات كالأسلحة والمحروقات وغيرهما[1].

3- الدين الخارجي:-

مع الطفرة التي حدثت في أسعار المحروقات بعد حرب أكتوبرعام 1973م توفرت للمصارف والمؤسسات المالية موارد نقدية ضخمة تم تدويرها بسهولة عبر الدول النامية ولكن مع ذلك لم يكن حجم التمويل كافياً لتلبية جميع إحتياجات التنمية الإقتصادية . وما تم الحصول عليه بشكل أساسي تم توجيهه للقطاع الصناعي والبنيات الأساسية كالطرق العابرة والمطارات دون أن يحصل القطاع الزراعي على القدر الكافي لإحداث النهضة الزراعية.

4- ضعف قنوات التسويق :-

أنشأت البلاد عبر الزمن عدداً من المؤسسات المتخصصة في تصديرالسلعالأساسية كشركة السودان للأقطان، شركة الصمغ العربي ، شركة الحبوب الزيتية واخيراً شركة تنمية المحاصيل البستانية. وكانت هناك شركة لتسويق الماشية واللحوم ولكنها حلت في نطاق برنامج التخصيص ، جميع هذه الشركات بإستثناء شركة الأقطان لم تدعم بالبنيات التحتية والخدمات الضرورية الخاصة بالتخزين الحديث كالصواني ، المخازن الحديثة ، المخازن المبردة بالنسبة للسلع البستانية والمسالخ الكافية و المتطورة بالنسبة للحوم فضلاً عن ضعف التعبئة والتغليف وغياب خدمات الترويج[2].

---

[1] سليمان سيد أحمد ، الزراعة وتحديات العولمة ، 2000م ، مطبعة الإدارة العامة للإرشاد الزراعي ، وزارة الزراعة والغابات ، الخرطوم ، ط1، ص 79 .

[1] المرجع السابق ، ص80 .

5- محدودية السوق المحلي :-

تقوم إستراتيجية الإنتاج الزراعي في البلاد ، بإستثناء القطن و الصمغ العربي على تلبية إحتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض ، لقد ساعدت هذه الإستراتيجة على تحقيق الإكتفاء الذاتي وتوفير قدر من العملات الصعبة للمساهمة في تسيير النشاط الإقتصادي ، وينبغي أن تستبدل هذه الإستراتيجية بأخرى تستهدف الإنتاج للوطن العربي والعالم الإسلامي والقارة الإفريقية .

6- سياسة تسعير الحاصلات الزراعية :-

يختلف الإنتاج الزراعي عن الإنتاج الصناعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي وهذا يتطلب سياسة تسويق و تسعير تتجاوز سلبيات قانون العرض والطلب ، ولهذا تعمل كل دولة وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الإتحاد على تطبيق سياسة تسويق و تسعير تؤمن للمزارعين العائد المجزي من خلال أسعار التركيز أو الأسعار الدنيا ، ثم تسمح للمزارع حرية البيع وأن يحصل على أسعار أعلى .

إضافةً إلى المشاكل التكنولوجية المتمثلة في عدم إستخدام الآلات والتقنيات الحديثة في الزراعة ، وا ٍستخداماالأسمدة والبذور المحسنة.

ثالثاً : المشاكل السياسية :-

1- عدم الإستقرار السياسي للدولة فمنذ الإستقلال إلى يومنا هذا مرت على السودان العديد من الحكومات سواء كانت عبر المؤسسات المدنية أو من خلال المؤسسات العسكرية وتصاحب تغيير في السياسات والاهداف . فكل حكومة قادمة تنسخ ماقامت به الحكومة السابقة . فضاعت المشاريع الزراعية وغابت الثقة لدى المستثمرين من ما ادى الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج اصبح امراً محتوماً .

2-الأمن:-إن الحروب الأهلية في السودان وعدم الإستقرار السياسي من أكبر المخاطر التي تواجه الإستثمار في القطاع الزراعي في السودان مما أدى إلى تنفير المستثمرين من هذا القطاع.

3- عدم وجود سياسة زراعية واضحة تنظم القطاع الزراعي وتؤدي الى هيكلة ورفع الانتاج بصورة مستدامة وعدم ازالة المعوقات الاساسية التي ادت الى تراجع الانتاج مثل غياب المرونة في التركيبة المحصولية وعدم القدرة على توفير المحاصيل البديلة لتتناسب مع الظروف الطبيعية في مناطق المشاريع الزراعية وعدم التأكد من إلتزام المزارعين بتطبيق المواصفات والحزم التقنية للعمليات الزراعية[1].

4- عدم مراعاة سياسة التمويل الاصغر لخصوصية صغار المزارعين والمنتجين حيث يتم مطالبتهم بضمانات لاتتوفر لديهم مما يؤدي إلى حرمانهم من إستخدام التمويل المتاح لدى المصارف.

5- ضعف البنية التحتية في مناطق الإستثمار الزراعي وهي مناطق بعيدة عن العمران والطرق المعبدة وخطوط الكهرباء والخدمات . الأمر الذي يزيد من التكلفة ويخل بإقتصاديات المشروع وقدراته التنافسية مع الفرص البديلة في القطاعات الإقتصادية الأخرى محلياً أو في بلدان آخرى لنفس النشاط ونجد في مصر وتونس تقوم الحكومة بتشييد البنيات التحتية ويسلم المستثمر ارضه جاهزة وفقاً لعدة خيارات.

وكثيرة من الاجهزة في الولآيات تفرض رسوم على أموال المستثمر نظير تخصيص الاراضي وزيادة الرسوم المقررة على إجراءات التسجيل وا رتفاع أسعار المحروقات أثر سلبياً على المشروعات الزراعية الإستثمارية التي تستخدم الجازلين.

---

[1]قاسم الفكي على ، أثر سياسة التحرير الإقتصادي في السودان على القطاعات الإنتاجية ، 1993م ، إصدار مركز التنوير المعرفي ، العدد العاشر ، 2011 ، ص93.

ز- الحروب الاهلية التى حدثت في االسودان عطلت كثير من المشاريع في القطاع الزراعي في العديد من الولايات في السودان[1].

رابعاً :المشاكل الإجتماعية :-

1. تفشي الأمية في المناطق ذات الأراضي الزراعية وعدم إلمام المزارعين بالتقنية الزراعية والبذور المحسنة مما أدى إلى حدوث تأثير في عائداتها وضعف إنتاجها وبالتالي يؤدي إلى إستهلاك التربة .
2. إخفاق عدد كبير من المزارعين في سداد مبالغ التمويل مما أدى إلى التعثر والضغط تجاه إتحاد المزارعين للإستجابة على مطالبهم.
3. يعاني القطاع الزراعي في السودان من إنخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية ويرجع ذلك للأسباب غير العلمية المتبعة وغياب التنمية المتوازنة.
4. عدم ملائمة الرسوم الإدارية للتكلفة الحقيقة للإدارة وتراكم الديون على المزارعين وعلى الجهات الأخرى مثل هيئة الري.
5. فشل السلطات الولائية في تسليم الأراضي الزراعية خالية من الموانع للمستثمرين ثم إمتناع الولايات من الرد على طلبات الحصول على أراضي إستثمارية زراعية[2].

---

[1] عزالدين أحمد يس ،دور الإستثمار الأجنبي في رفع كفاءة القطاع الزراعي ،2004م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، ص 70.

[2] مصعب معتصم سعيد ، مصدر سابق ، ص 24 .

المبحث الثالث

الاستثمار في السودان

مقدمة :

الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول علي تدفقات ماليه أكثر في المستقبل هذه التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلاً من إستخدام هذه الأموال من قبل مستثمرين آخرين طيلةالفتر ة التي يتخلي بها المستثمر عن ر أس ماله آخذين بالإعتبار تحقيق عوائد تغطى قيمة التعويضات المطلوبةوعلاو ة علي ذلك المخاطر الناجمة عن عدم التاكد في الحصول علي التدفقات المتوقعه في المستقبل و تجاوز معدل التضخم.[1]

وفقاً للمفهوم الاقتصادي فإن الإنتثمار هو التوظيف المنتج لر أس المال من خلال توجيه المدخرات نحو إستخدامات تودي الي إنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصاديه للمجتمع وزياده رفاهيته أو هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك يعاد إستثماره في العمليات الانتاجية بهدف زياده الانتاج و توسيعه أو المحافظة عليه مما يجعله يحقق إضافه حقيقية لاقتصاد البلد ويسمي بإجمالي الإستثمار وهو القيمة الاجمالية للاصول الحقيقيةالمنتجه خلال فتر ة من الزمن الذي يساهم في زيادة التراكم الر أس مالي.

اما *بروناس* فقد عرفه بأنه تخصيص الموارد علي أمل تحقيق العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلاًخلال فتر ة زمنية طويلة[2]

[1] مفهوم و تعريف اداره الاستثمار-الاستثمار والتحليل الاستثماري- د.دريد كامل ال شعيب- ص15
[2] المرجع السابق-ص 17

فقد عرفه فرانسس بأنه هو توظيف الاموال لفتره زمنيه محدوده بهدف الحصول علي تدفقات ونقديه مستقبليه تعوض عن القيمه الحاليه للاموال و مخاطر التضخم.[1]

اما الاستثمار في *الاقتصاد الاسلامي* يطلق علي تنميه المال بشرط مراعاه الاحكام الشرعيه في الستثماره [2] فهو طلب ثمره المال لانماءه في أي قطاع من القطاعات الانتاجيه سواء كان ذلكفي التجاره او الصناعه او غيرها م الانشطه الاقتصاديه [3] ؛ أي ان الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي هو نشاط اسلامي ايجابي مستمد من الشريعه الاسلاميه و يؤدي الي تحقيق و تدعيم اهداف النظام الاقتصادي الاسلامي , من خلال الاولويات الاسلاميه التي يعكسها واقع الامه الاسلاميه [4] وذلك بتوظيف المال للحصول عائد منه و تنميه ثروه المجتمع بما يحقق مصلحه الفرد و الجماعه.

و علي ضوء ما سبق من تعاريف و مفاهيم يمكن تعريف الاستثمار بأنه:

توظيف الاموال الفائضه في ادوات و مجالات استثماريه متنوعه بهدف خلق انتاج جديد او توسع الانتاج الحالي و زياده تكوين راس المال علي مستوي الاقتصاد و المجتمع او تحقيق زياده فعليه في الثروه

---

[1] المرجع السابق زكره-ص 18

[2] فهد عبدالله محمد سعيد الوقراني: دراسه تحليليه للبنك الاسلامي للتنميه-دراسة شرعيه و اقتصاديه (رساله ماجستير-كليه الشريعه و الدراسات الاسلاميه,جامعه ام القرى,مكه المكرمة,المملكه العربيه السعوديه,1402\1403 ه) ص 131

[3] محمد صلاح محمد الصاوي:مشكله الاستثمار في البنوك الاسلاميه و كيف عالجها الاسلام (رساله دكتوراه,كليه الشريعه و القانون,جامعه الازهر, القاهرة,1405 ه-1985 م) ص 600

[4] د.سيد الهواري: الاستثمار- الموسوعه العلميه و العمليه للبنوك الاسلاميه-الجزء السادس- الاتحاد الدولي للبنوك الاسلاميه- القاهره- 1402 ه- ص13

المقومات الاساسيه لقرار الاستثمار:-

يقوم القرار الاستثماري الناجح علي ثلاث مقومات الساسيه:

1. تبني استراتيجيه ملائمه للاستثمار
2. الاسترشاد بلاسس و المبادى العلميه لاتخاذ القرار
3. مراعاه العلاقه بين العائد و المخاطره

1.الاستراجيه الملائمه للاستثمار:

تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون ذلك حسب اختلاف اولوياتهم الاستثماريه وتتمثل اولويات المستثمر بما يعرف بمنحني تفضيله الاستثمري investor preference curve الذي يختلف بالنسبه لاي مستثمر وفق ميله تجاه العناصر الاساسيه الثلاثه التاليه:

- الربحيه profitability
- السيوله liquidity
- الامان safety

و يعبر عاده عن ميل المستثمر لعنصر الربحيه لمعدل العائد علي الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الاموال المستثمره بينما يعبر عن ميله تجاه العنصرين الاخرين (ألسيوله-الامان) بالمخاطره التي يكون مستعدا لقبولها في نطاق العائد علي الاستثمار الذي يتوقعه ؛ و علي اساس هذا فان المنحني التفضيلي لمستثمر ما, هو ذلك المنحني الذي ستقع عليه جميع النقاط الممثله لبدائل المزج الممكنه و بدائل المقايضه trade off بين العائد الذي يتوقعه من جهه و المخاطر التي يقبلها من جهه اخري وذلك كما يتضخ في الشكل التالي:

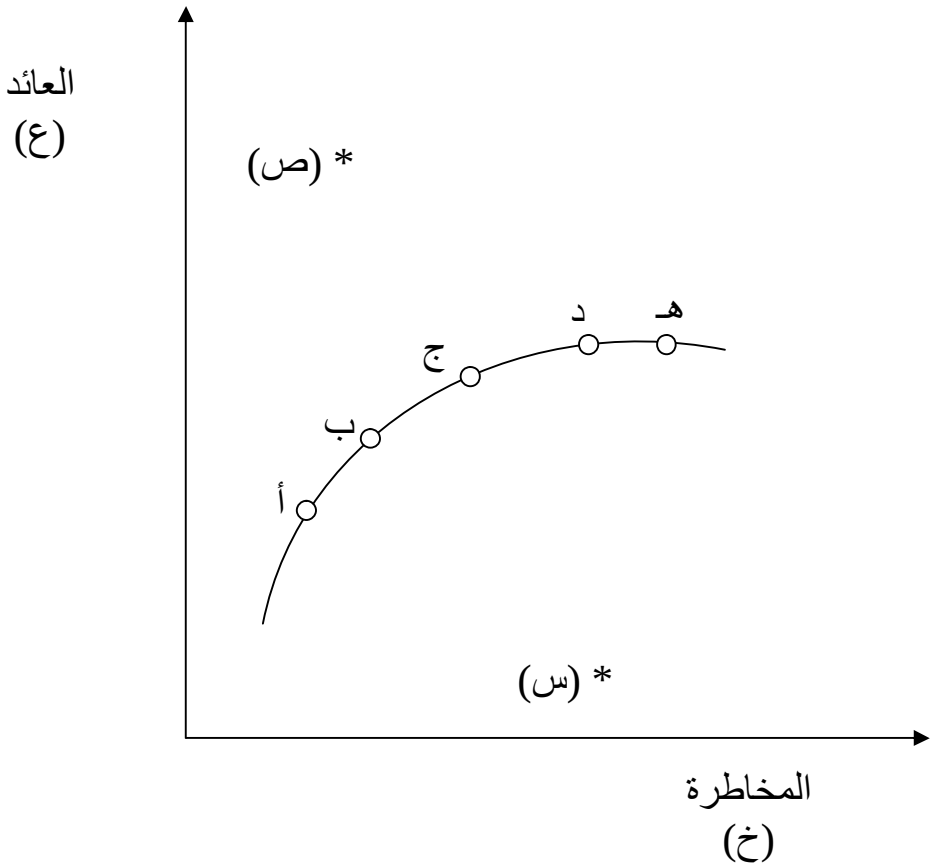

فكلما يتضح في الشكل اعلاه تعتبر الادوات الاستثماريه (ا,ب,ج,د) مقبوله من المستثمر لانها تقع علي منحناه التفضيلي,اما بالنسبه للاداتين (س,ص) فالاولي منهما غير مقبوله كونها تحقق للمستثمر عائدا اقل مما تحققه (هـ) مع انها ستحمله نفس المستوي من المخاطره, اما الثانيه و هي (ص) فهي و ان كانت ستحقق له عائدا اعلي من(ب) و بنفس المستوي من المخاطره الا انها غير متاحه لذلك المستثمر.

بحسب منحنيات تفضيلهم الاستثماري ينقسم المستثمرون الي:

- المستثمر المتحفظ conservative investor
- المستثمر المضارب speculator investor
- المستثمر المتوازن balanced investor

2. الاسس و المبادى العلميه لاتخاذ القرار الاستثماري

يفترض في متخذ القرار الاستثماري الرشيد مراعاه امرين:

الامر الاول:

ان يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار و الذي يقوم علي خطوات اهمها:-

- تحديد الهدف الاساسي للاستثمار
- تجميع المعلومات الملائمه لاتخاذ القرار
- تحديد العوامل الملائمه ليتم من خلالها تحديد العوامل الاساسيه او المتحكمه في القرار critical
- تقييم العوائد المتوقعه للبدائل الاستثماريه المتاحه
- اختيار البديل الاستثماري المناسب للاهداف

الامر الثاني:

فهو ان يجدر بمتخذ القرار الاستثماري ان يراعي بعض المبادى او المعايير في اتخاذ قراره و من اهم هذه المبادى ما يلي:

1. مبدا تعدد الخيارات

2. مبدا الخبره و التاهيل

3. مبدا الملائمه

4. مبدا التنويع او توزيع المخاطر الاستثماريه[1]

3.العلاقه بين العائد و المخاطر:

من المعروف انه توجد توجدعلاقه وثيقه بين العائد و المخاطر فكلما ذاد مقدار المخاطر زاد العائد المحتمل و مع ذلك فهذا لا يعني ان الاستثمار في الاوراق الماليه الاكثر خطوره دائما ما ينتج عنه عائد اكبر بل يعني انه من المتوقع ان تكون عوائد هذه الاوراق الماليه اكبر

كذلك فان الاستثمار في الاوراق الماليه ذات العائد الاعلي و التي تنطوي بالطبع علي القدر الاكبر من الخطوره بمكن ان يؤدي الي كوارث ماليه كبيره ازا لم تسر الامور كلها وفقا لما هو مخطط لها. ان مقدار المخاطر التي يمكن للشخص تحملها يعتمد علي الكثير من العناصر مثل نمط الشخصيه و الاهداف الاستثماريه و قيمه العمله لاجمالي الاصول حجم الحافظه و الافق الزمني لالستثمارات فاذا كان مدي تحمل الخطوره غير جيد فينبغي التركيزعلي الاستثمارت المتحفظه التي تدر عائدا من خلال الاحتفاظ براس المال.

ينبغي ادراك المدي المتسع من المخاطر و العوائد بالنسبه للانواع المختلفه من الاوراق الماليه حيث يتغير العائد تبعا لكل نوع من انواع الاوراق الماليه و ذلك حتي تستطيع ايجاد مستوي مقبولا من المخاطر. علي سبيل المثال فان الانواع الكثيره من الاسهم العاديه مثل اسهم الشركات الامنه و اسهم و اسهم الدخل اسهم المضاربه تتفاعل بشكل مختلف حيث تتعرض اسهم الدخل بصفه عامه لمستوي اقل من الخطوره و تكون

[1] المقومات الاستثماريه لقرارات الاستثمار-ادارات الاستثمارت- د. محمد مطر-موسسه الوراق للنشر و التوزيع-ص 25

عوائدها بشكل رئيسي في صوره انصبه ارباح بينما تكون اسهم النمو اكثر خطوره و عاده ما تاتي عوائد اعلي و في شكل مكاسب في راس المال كذلك يختلف مقدار المخاطر و العوائد طبقا للانواع المختلفه من السندات

انواع الاستثمارات:-

للاستثمارات انواع عده اهمها :-

1. الاستثمار الخاص و العام:-

الاستثمار الخاص:

هو الاستثمار الذي يقوم به الاشخاص بشكل فردي او جماعي لحسابهم اخاص و يحكم سلوكهم دافعا الربح و المنفعه.

الاستثمار العام:

وهو مجمل ما تنفقه الدوله (القطاع العام) علي تكوين راس مال حقيقي جديد

2.الاستثمار وفقا للمده الزمنيه:-

وهو امر اعتباري يختلف بين قطاع واخر فهناك :

تؤتي اكلها في بضعة اشهر كناتج الموسم الزراعي الواحد او تركيب اله منتجه من بضع قطع سبق ان تم تصنيعها او اسيتراد جهاز يوضع مباشرة في التشغيل الانتاجي

استثمارات قصيرة الامد:

يترواح زمنها بين عام واحد وثلاثه اعوام (ويصل احيانا إلي خمسة اعوام) كإشاده بناء او استصلاح ارض او استصلاح ارض او تاسيس مصنع او إقامة مرفق

استثمارات طويلة الامد:

يتواح زمنها بين خمس وعشر سنوات واحيانا اكثر كمشروعات التشجير وا ٍنتاج الاخشاب وا ٍقامة السدود المائيه الضخمه او برنامج استحداث تقنيات جديده بما في ذلك من اعمال البحث العلمي والتصميم ثم التطبيق العملي انتاجياً .

الاستثمارات المباشره و غير المباشره

الاستثمارات المباشره :

هي التي يجريها صاحب المال بنفسه لإقامة المشاريع المختلفه

الاستثمارات غير المباشره :

يلجأ إليها المستثمر تكون مدخراته قليله او درايته محدوده او احواله مانعه فيقوم بشراء اسهم في مشروعات استثماريه جديده او بالاشتراك في برامج استثماريه جديده حيث يكون للمشروع او للبرنامج إداره متخصصه ترعى حسن تنفيذه وتشغليه وتقوم بتوزيع ارباحه السنويه على المساهمين

الاستثمارات الماليه:

وهي عملية الاتجار بالاوراق النقديه والماليه (بيع وشراء الأسهم والسندات)

حيث توجد اسواق للاسهم وللاوراق الماليه كما توجد اعداد كبيره من الشركات التي تقوم بطرح اسهمها في تلك الاسواق

ولم يبق باستطاعه المدخر العادي ان يعرف السبيل الافضل للاستثمار او انواع الاسهم التي تلائم حالته بغرضه , اذ ان متابعه دقائق تقلبات اسواق المال وتطورات اوضاع الشركات المختلفه والكثيره بات يحتاج إلي اجهزه متخصصه ذات درايه عاليه لتتمكن من الاحاطه بالتفاصيل ومواكبه سرعة حركة المتغيرات , لذلك ظهرت مؤسسات ماليه ومصرفيه متخصصه تؤدي للمستثمر العادي الخدمات التي يحتاج إليها والتي

يكون غير قادر علي القيام بعا بنفسه وبات بعض هذه المؤسسات يطرح اسهمه الخاصه للبيع فيقدم المستثمر علي شرائها فتقوم المؤسسه بدورها باستثمار الاموال المتاحه بشراء اسهم اخرى لشركات مختاره ومتنوعه من اوراق الاسهم والاوراق الماليه وا إضافة إلي كل هذه الانواع من الاستثمار فإنه يمكن التفريق بين انواع الاستثمارات وفقا للدوافع الخاصه للمستثمرين فحين يندفع بعضهم للاستثمار من اجل زياده دخولهم العاديه والدوريه بهامش إضافي يتاتي من ربح الاستثمار , يقوم آخرون باستثمار مدخراتهم متوين الامان في وجه الطورائ او متطلبات الشيخوخه او لاستباق آثار التضخم ومنع تلاشي قيم ادخاراتهم مع الزمن , ثم هناك من يستمر عن طريق الاشتراك في المشروعات السكنيه وثمه من لا يستثمر الا بالوسائل التي تضمن له جاهزيه ماله سائلا عند اول طلب .

كذلك توجد دائما فئه من المستثمرين تتصف استثمارهم بالمغامره الهادفه إلي الثراء السريع.

واخيرا يمكن التفريق بين انواع الاستثمارات تبعا لموارد رأسمالها , فهناك استثمارات داخليه تتولد من ادخارات تنشأ داخل البلد المعني وهنالك استثمارات خارجيه تنشأ نتيجه لتحويل رؤوس اموال من بلد اجنبي او من جهة خارجية إلي البلد المعني لتستثمر فيه فتنعكس نتائجها علي دخله القومي , والاستثمار الخارجي يمكن ان يتم إما بوساطه الحكومات فيكون رسميا وا إما بوساطه أفراد او شركات فيكون خاصا .

الاستثمار في السودان:-[1]

الاستثمار من العوامل الاساسيه التي تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي و هو المحرك له لارتباطه المباشر بالتكوين الراسماليه و زياده قدرات الاقتصاد الوطني علي الانتاج و التطور و التجديد ز ان من اهم خصائص المناخ الملائم للاستثمار الزراعي في أي دوله هو توفر الموارد الطبيعيه بمختلف انواعها و علي وجه الخصوص (الارض,الماء,الثروات الحيوانيه و المعدنيه) و ذلك لان النشاط الاقتصادي ككل ينبثق منه يدور حول الموارد الزراعيه بشقيها النباتي و الحيواني و الموارد المعدنيه و المائيه.

و يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الاوضاع السياسيه, الاقتصاديه, الاجتماعيه الاداريه و القانونيه التي توثر بصوره مباشره و غير مباشره علي اداء المشاريع الاستثماريه في بلد معين.

و بالنظر الي مجمل التوجهات و السياسات الاقتصاديه يتضح منذ الاستقلال ان السودان يتوجه نحو زياده الاستثمارات الخاصه في التنميه الاقتصاديه و الاجتماعيه و الذي كانواضحا ضمن خطط التنميه المختلفه ابتدائا من الخطه العشريه و حتي الاستراتيجيه القوميه الشامله (1992-2002) و التي افردت حوالي 70% من جمله الاستثمارات المستهدفه للقطاع الخاص تاكيدا للدر الذي يؤديه في احداث التنميه.

و في اطار تشجيع الدوله لمشاركه القطاع الخاص في التنميه الاقتصاديه و الاجتماعيه فقد استنت القوانين و اتخذت الجرائات التي من شائنها جذب وحمايه و تشجيع الاستثمارات الخاصه المحليه و الاجنبيه تضمنت استصدار قوانين تشجيع الاستمارات و تطويرها عبر العقود السابقه مما يدل علي الاهتمامالمتزايد لخلق مناخ ملائم لاستثمار

[1] https://www.sudaress.com/smc/1397 -1/9/2018

في السودان و كان اخر تلك القوانين قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999 المعدل عام 2003.

و قد اعتمدت الدوله قبل الاستقلال و حتي عقد الثمانينات علي الاستثمار الاجنبي غير المباشر عن طريق تدفقات التمويل الرسمي (المنح/القروض) في تمويل مشروعات التنميه و قد حظيت مشروعات البنيه الاساسيه في مجالات النقل و المواصلات و الطاقه باهتمام واسع من تلك الاستثمارات .

و كان للاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر دور كبير في قيام المشروعات الزراعيه الكبري (مشروع الجزيره, مشاريع الزراعه الاليه و مشروع الرهدالزراعي).

ادي اعتماد الدوله علي المنح و القروض من موسسات التمويل العالميه و الاقليميه في فتره الثمانينات و ما خلقته من فوائد اضافيه للقروض التي تفافم المديونيه الخارجيه علي السودان, مما اثر تاثيرا سلبيا في مقدره الدوله من الحصول علي موارد اضافيه جديده و قد زاد الموقف سوء المقاطعه الاقتصاديه للسودان من قبل موسسات التمويل العالميه و الاقليميه وذلك في بدايه التسعينات مما نتج عنه توقف انسياب التمويل التمويل الخارجي (فرض الحصار الاقتصلدي علي السودان).

و سعيا من الدوله في ايقاف التدهور الاقتصادي فقد قامت بتطبيق اصلاحات اقتصاديه و هيكليه شملت سيايه التحرير الاقتصادي, و تبني حزم السياسات النقديه,الماليه و التمويليه لتغطيه العجز في الموازنه العامه, و خلق بيئه اقتصاديه مستقره اضافيه الي الاصلاح الضريبي و توفيق اوضاع البنوك المحليه و استحداث سوق الاوراق الماليه و قيام الصناديق الاستثماريهبجانب مراجعه النظم و اللوائح و القوانين المشجعه للاستثمار لسنه 1990 و لسنه 1999 و تعديلها عام 2002 ثم 2003 لمنح مزيدمن الضمانات

و الامتيازات و الاعفاءات الجمركيه و الضريبيه لجذب راس المال الاجنبي وتشجيع راس المال الوطني.

لماذاالاستثمار في السودان[1]:-

- موقع استراتيجي مميز في قلب القاره الافريقيه
- وجود بنيه تحتيه ذات تطور معقول
- وجود شبكه اتصالات حديثه متطوره
- وجود نافذه واحجه لتسهيل كل الاجرائات الاداريه للاستثمار
- ضمان تشريعيه و قضائيه حقيقيه لحمايه الاستثمارات
- وجود فرص استثماريه كافيه في ظل نظام الاستخصاص
- توفر العماله قليله الاجر و المدربه
- استقرار السياسات الاقتصاديه و الماليه
- اقتصاد حر قوي متنوع الموارد
- عضو في منظومه منطقه التجاره الحره لدول الكوميسا
- قطر غني بالموارد و التي تشمل الاراضي الزراعيه,المياه العذبه,الغابات و الثروات الحيوانيه و المعدنيه
- الجدوي الاقتصاديه العاليه للاستثمار في السودان

[1] موقع وزاره التجاره السودان , http:/.www.tpsudsn.gov.sd/index.php/ar/pages/details/135, 10/9/2018

مناخ الإستثمار فى السودان :

1. عناصر مناخ الإستثمار فى السودان :

يتمتع السودان بموقع إستراتيجى مهم يربط بين الدول العربية والافريقية ويمتلك موارد طبيعية هائلة من هذا المنطلق ، ويحظى الإستثمار بإهتمام كبير من جانب الدولة من خلال قراءة الخلفية التاريخية لنشاط الاستثمار فى السودان يلاحظ أن هذا الإهتمام قديم لدي كل الحكومات المختلفة التى افردت قوانين للاستثمار حسب الظروف والتطورات الإقتصادية التى مرت بها البلاد والعالم .

إضافة الى الحظر الاقتصادى والتجاري على السودان والذى يمثل اكبر العقبات أمام تدفقات الإستثمار الاجنبية وبرفع العقوبات نتوقع انسياب مزيد من الاستثمارات .

الاستقرار السياسى :

يمثل الوضع السياسى أحد المكونات الهامة لمناخ الاستثمار والذى يؤثر ويتثر بالمناخ الاستثمارى العام فى الدولة وحالة الاستقرار فى النظام السياسى تمثل عنصر سلامة وقد شهد العام 2016م حزمة من الاصلاحات السياسية التى تستهدف اقرار الحياة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ومشاركة كافة المجتمع السودانى بمكوناته السياسية والاجتماعية والفكرية فى الحياة السياسية العامة وذلك بالتوافق على مخرجات الحوار الوطنى والتى تمهد الطريق للانتخابات العامة عام 2020م .

إلى جانب الجهود القائمة فى إحلال الأمن والاستقر ار وتحسين الصورة الذهنية خاصة فيما يتعلق بمجال حقوق الانسان .

وعلى الصعيد السياسى الخارجى الانفتاح على المجتمع الدولى وتوثيق العلاقات مع الدول العربية والافريقية .

سوق الاوراق المالية وسلطة اسواق المال :

من العوامل التى ساهمت فى تحسين مناخ الاستثمار انشاء سوق الاوراق المالية عام 1994م . وهى السوق التى يتم فيها اصدار الاوراق المالية للاكتتاب وفى عام 1995م تم افتتاح السوق الثانوية التى يتم فيها تداول للاسهم وقد ساعد ذلك فى جذب المدخرات واتاحة الفرصة للاستثمار فى مشاريع ذات جدوى اقتصادية.

وقد تميزت السوق بتداول نشط وحركة نشطة للأسهم وهى سوق مفتوحة للاجانب مما يشجع المستثمرين فى الاستثمار فيها وكذلك بيع الاسهم فى حالة تصفية اعمالهم .

ولعل المصادقة على قانون سلطة اسواق المال تعزز من نشاط اداء سوق المال والسلع والخدمات لما له من اضافات نوعية لسوق المال فى السودان وبالتالى تسهل النشاط الاستثمارى .

البنية التحتية :

تمثل البنى التحتية من طرق ونقل وطاقة العناصر الاساسية لجذب الاستثمارات الاجنبية وايماناً من الدولة بذلك فقد بذلت مجهوداً كبيراً لانشاء وتحسين البنيات التحتيه بالشكل الذى يخدم قضايا التنمية المتوازنة والمستدامة وتم الشروع فى تأهيل السكك الحديدية كما إزداد الإستثمار فى مجال النقل البرى بصورة ملحوظة وتسويق الطاقة الاستيعابية للموانى مما ساعد فى استيعاب التوسع فى حركة الاستيراد والتصدير المترامية .

التوليد الكهربائى :

تقدر الطاقة المولدة فى السودان فى الوقت الراهن فى حدود 3000ميقاواط وهنالك مشروعات كهرباء ضخمة تحت التشييد وهى خزان (كجبار والحماداب) وقد تم تنفيذ مشروع ام دباكر فى العام 2016 بتكلفة 450 مليون دولار ، كما تم تنفيذ محطات توليد حرارى أخرى فى عدد من المدن السودانية ويسعى السودان لاستيعاب الطاقة الشمسية كتوجه عالمى فى التوليد الأمن للطاقة والذى تسهم بشكل كبير فى توليد الطاقة الرخيصة للانتاج فى المناطق النائية .

تبسيط اجراءات الاستثمار :

ادراكاً من وزارة الإستثمار لأهمية تبسيط الاجراءات للمستثمرين اسوة بدول العالم التى قطعت شوطاً كبيراً فى هذا المجال فقد قامت بانشاء نظام النافذة الموحدة (One –Stop –Shop) فى توفير وقت المستثمر وابعاده عن الروتين ويتم عمل النافذة الموحدة بدرجة عالية من الكفاءة بالاضافة لانجاز المهام بالسرعة اللازمة فانه يتم توزيد المستثمر بالمعلومات التى يطلبها والاجابة على كافة استثماراته عن الإستثمار فى السودان على المستوى الاتحادى كما تم انشاء مفوضيات بالولايات المختلفة على النسق الاتحادى .

المشروعات الاستثمارية فى الفترة الماضية حتى 2016م

اثمرت جهود وخطط الدولة لتشجيع الاستثمار الاجنبى المباشر فى ارتفاع التدفقات الاستثمارية خلال الاعوام الماضية ، حيث ارتفعت التدفقات فى القطاعات الزراعية ، والصناعية للفترة من 2000 -2016 لتصل الى (74) مليار ، كان نصيب القطاع الزراعى (13) مليار ، الصناعى (29) مليار ،

الخدمى (32) مليار وبلغ عدد المشروعات الاستثمارية خلال تلك الفترة (2731) مشروعاً .

حركة الاستثمار الاجنبى المباشر فى العام 2016م

بلغت المشروعات الاستثمارية فى العام 2016م حوالى (2602)مشروعاً برأس مال قدره (11) مليار دولار امريكى ، بنسبة زيادة (60%) تقريباً عن العام 2015م ويلاحظ خلال العام ارتفاع معاملات الاستثمار متمثلة فى تراخيص وتنازل وامتيازات وتاشيرات دخول بلغت اكثر من (201500) معاملة .

تباينت الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب الدول حيث تميزت مساهمة الدول والدول العربية بالتنوع في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات ومثلت 80% من حجم الاستثمار فى هذا العام .

الجدول التالى يوضح عدد وحجم المشروعات الاستثمارية الأجنبية المصدقة حتى2017م [1]

البيان	عدد المشروعات	حجم الاستثمارات بالمليار دولار
الصناعي	1300	29
الخدمي	1211	32
الزراعي	220	13
الإجمالى	2731	74

[1]: المصدر : وزارة الاستثمار

حيث بلغت جملة الاستثمارات العربية متمثلة فى السعودية ، سوريا ، مصر ، البحرين ، العراق ، الجزائر ، الاردن ، اليمن ، الامارات ، الكويت ، قطر ، ليبيا ، فلسطين ، لبنان ، تونس حوالى 134 مشروع فى عام2017م .

حيث تصدرت قائمة المشروعات القائمة المصدقة فى السودان بنسبة 80% .

الاستثمارات الوطنية المصدقة فى السودان :

بلغت جملة الاستثمارات الوطنية فى السودان حتى 2017حوالى 127 مليون دولار امريكى حيث تصدر القطاع الخدمى حجم الاستثمارات بمبلغ 85 مليار دولار ويليها القطاع الصناعي بحوالى 40 مليار دولار والقطاع الزراعى 2 مليار دولار تمثلت فى 325 مشروع .

فرص الاستثمار فى المجال الزراعي :

- المشروعات الزراعية المروية فى ضفاف النيلين الابيض والأزرق وهى اراضى خصبة تصلح لزراعة القطن والفول السودانى والقمح وقصب السكر والخضروات والفاكهه والبقوليات والبصل والتوابل مع امكانية استصلاح اراضى اضافية بساحات واسعة .
- خدمات الرى كشركات حفر الابار الجوفية وصيانة الحفائر وموارد المياه .
- مشروعات زراعية مروية بالمياه الجوفية فى الولاية الشمالية وشمال كردفان وشمال دارفور لزراعة القمح والانتاج الحيوانى .
- مشروعات ادخال تربية الحيوان فى الدورة الزراعية .
- المشروعات المساعدة للزراعة المروية كتصنيع مواسير تغليف الابار الجوفية وتصنيع مضخات الابار الجوفية ومحركاتها وقطع الغيار وصيانتها .

- مشروعات الانتاج البستانى على مدار العام خاصة فى فصل الشتاء حيث ان التنوع المناخي للسودان يجعل للسودان ميزة نسبية تمكنه من إنتاج الخضروات والفواكه فى غير موسم إنتاجها فى اوربا . وهنالك انواع من الخضر والفاكهه السودانية اثبتت وجودها فى الاسواق الخارجية كالقريب فروت والمانجو والليمون والفلفل الاخضر والبصل والباذنجان والشمام .

-التوسع الرأسى فى المشاريع الزراعية المطرية القائمة بتأهيلها وا ٍعادة تنظيمها وا ٍدخال او اعادة الإنتاج الحيوانى مع توفير المياه اللازمة مع الاستفادة من المخلفات الزراعية كعلف الحيوان .

- التوسع الأفقى بانشاء مشروعات جديدة فى زراعة المحاصيل النقدية كالحبوب الزيتيه والقطن والذرة .
- إنتاج وتسويق الماشية واللحوم الحمراء والتوسع فى إنتاج اللحوم البيضاء .
- إنتاج الألبان خاصة فى السهول الوسطي للسودان .
- صيد الأسماك وتسويقها بإنشاء شركات تعمل بأساليب حديثة .

نماذج المشروعات الاستثمارية الرائدة :

شركة دواجن البرارى السودان (امات السعودية)

يمثل هذا المشروع إحدى مشاريع الشركة العربية لأمات الدواجن السعودية (أمات السودان) متخصص في إنتاج وتسويق الفراخ اللاحم ، ويتكون المشروع من مزارع للتسمين ومجزر آلى حديث بطاقة إنتاجية 8000 فرخة/ ساعة لانتاج 10 مليون فرخة / سنة ووحدات تبريد وسيارات توزيع مبردة . وصل إنتاج المشروع بنهاية العام 2017الى 20 مليون فرخة وذلك على أحدث نظم إدارة مزارع الدواجن والمجازر مع الالتزام بمعايير الجودة والشروط الصحية والبيئية وسلامة الأغذية .

مجموعة العمر السورية لصناعة الغزل والنسيج :

يمثل أحد أكبر المشروعات فى صناعة النسيج والتى تعمل على توطين صناعة النسيج بالسودان عبر خطوط انتاج متكاملة وبتقنية اوربية حديثة تتناسب مع التطورات العالمية فى مجال الصناعات النسيجية وتبلغ الطاقة الانتاجية للمصنع 7 اطنان يومياً من الملابس علاوة على انتاج 20 طناً من المواد الخام ويستوعب المصنع 5000 عامل واتجه المصنع خلال العام 2017م إلى إنتاج المادة الخام من القطن فى ولاية سنار على مساحة 10 الاف فدان ويخطط المصنع بالوصول للمساحات المزروعة الى 30 الف فدان .

تدفقات الإستثمار للدول العربية :

شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الى الدول العربية تراجعاً بنسبة 10% من 44.3 مليار دولار عام 2014 الى 40 مليار دولار عام 2015 وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسى الذى بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008م .

وقد مثلت الاستثمارات الواردة الى الدول العربية ما نسبته 2.3% من الاجمالى العالمي البالغ 1.76 تريليون دولار و 5.2 % من اجمالى الدول النامية البالغ 765 مليار دولار وكانت حصة الدول العربية من اجمالى التدفقات العالمية شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4%عام 2000 الى 6.6% عام 2009 وهو أعلى مستوى لها ، ثم تراجعت مرة أخرى الى 3.2% عام 2013م ليبلغ المتوسط العام خلال الفترة ما بين عامي 2000 الى 2015 نحو 3.5% .

الجدول التالى يوضح التدفقات المباشرة الى الدول العربية فى الفترة من 2012الى 2017م بالمليون دولار .

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2014	2015	الجملة
الإمارات	13724	4003	5500	7679	9602	10488	10842	10976	50996
السعودية	39546	36458	29233	16308	12182	9298	8012	8141	142935
مصر	9485	6712	6386	483-	6881	5551	4612	6885	34544
المغرب	2487	1952	1574	2568	2728	3358	3561	3162	14667
السودان	2600	2572	2894	2692	2488	3094	1251	1737	16340
العراق	1856	1596	1396	2082	2376	2852	4782	3469	12158
لبنان	4333	4803	4280	3485	3674	2833			23408
الكويت	6-	3134	1304	3260	3931	3329	953	293	14178
الأردن	2826	2413	1651	1474	1497	1796	2009	1071	14737
الجزائر	2632	2746	2301	2581	1499	1691	1507	587-	14370
عمان	2952	1485	1782	1563	1040	1626	739	822	12009
موريتانيا	343	3-	131	589	1383	1154	500	495	4592
تونس	2759	1688	1513	1148	1603	1096	1063	1002	11872
البحرين	1794	527	156	781	891	989	1519	1463-	5164
ليبيا	3180	3310	1909		1425	702	50	726	11320
جيبوتي	229	100	27	78	110	296	153	124	1117
فلسطين	52	301	180	214	244	177	160	120	1448
الصومال	87	108	112	102	107	107	434	516	1573
جزر القمر	5	14	8	23	10	14			74
اليمن	1555	129	189	518-	531-	134-	1787-	1191-	2288-
قطر	3779	8125	4670	87-	327	840	1040	1071	19765
سوريا	1466	2570	1469	804					6309
ج الدول العربية	96138	79884	67196	45539	53467	48479	44288	39913	474904

الاستثمار فى القطاع الزراعي والحيواني :

بلغ عدد الاستثمارات القومية المصدقة لعام (2016) فى القطاع الزراعي عدد (113) مشروعاً تركزت بصورة رئيسية فى انشطة الإنتاج الزراعي والحيواني (الزراعة المختلطة) بعدد 96 مشروعاً يليها إنتاج المحاصيل الزراعية بعدد 11 مشروعاً ثم الإستزراع السمكي بعدد خمسة مشروعات وصناعة الدواجن بعدد واحد مشروع .

الجدول ادناه يوضح الانشطة الزراعية للعام 2016م

الرقم	النشاط	العدد
1	إنتاج زراعي وحيواني	96
2	إنتاج زراعي	11
3	استزراع سمكي	5
4	دواجن	1
الإجمالى		113

مشاكل ومعوقات عامة :

- البنية التحتية (الكهرباء – المياه ... الخ ..) التى تساهم فى تنفيذ مشروع الاستثمار
- عدم فهم القانون وتنفيذه من قبل الجهات التى تقوم بتنفيذ القانون فى بعض موارده (الجمارك ، الضرائب) .
- أسعار الاراضى الاستثمارية الباهظة والرسوم المفروضة عليها من جهات ولائية .
- عدم وضوح السياسات المالية النقدية من بنك السودان .
- مشكلة تخفيض الاراضى للمشاريع الاستثمارية فى الولايات .
- عدم خارطة استثمارية بطء الاجراءت الاستثمارية فى الحصول على التراخيص وتسليم الاراضى .

مشاكل القطاع الزراعى :

1. حيازة الاراضى من قبل المواطنين مما يتسبب عنه نزاعات بين المستثمر والمواطنين مما يستلزم التعويضات وغيرها من الممارسات التى تؤثر سلباً على الإستثمار .
2. الرسوم الباهظة التى ترفع سعر الأرض ورسوم التسجيل والمساحة ورسوم العقد ودعم الولايات والترخيص الاستثمارى .
3. مشاكل صيغ التمويل التى أدت الى احجام المستثمرين فى الدخول فى هذه الصيغ لما لديها من فوائد عالية ادخلت اغلبية المستثمرين فى عجوزات عن تسديد ما عليهم من التزامات .

4. إجراءات الإداريين وعدم الفهم الصحيح لتطبيق القوانين مما سبب فى عدم مصداقية الأجهزة القائمة على أمر الإستثمار .
5. الضرائب المفروضة على المشروعات الزراعية بالرغم من أن القانون به امتيازات الاعفاء من ضريبة الارباح حيث تحصل الضرائب لصالح دعم الايرادات الولائية.

المقترحات والحلول :

1. المسح الميدانى لتوفير المعلومات التى توضح الأراضى الاستثمارية المتوفرة .
2. إجازة التشريعات التى تساهم فى دعم الاستثمار وحل جميع المشاكل .
3. إنشاء البنيات التحتية للمناطق الصناعية والزراعية حتى يتمكن المستثمر من تنفيذ المشروعات وتجهيز مناطق صناعية .
4. إعادة تحديد اسعار المشروعات الاستثمارية والرسوم المفروضة بالولايات .
5. وضع سياسات واضحة وملزمة فى كل من معاملات بنك السودان مع المستثمرين .
6. إستكمال الخريطة الاستثمارية التى توضح المشروعات الاستثمارية والفجوة فى نشاط المشروعات المختلفة .
7. حل مشكلة تخفيض اراضى المشروعات الاستثمارية الزراعية الصناعية والخدمية بما يتماشى مع قانون الاستثمار القومى لسنة 2013م بالتنسيق مع الولايات بصورة واضحة.
8. تطبيق وتنفيذ قانون تشجيع الاستثمار القومي لسنة 2013 حتى يتمتع المستثمر بما جاء به من امتيازات ضريبة القيمة المضافة .

9. اعفاء قطع غيار المشروعات الاستثمارية جميعها من الرسوم الجمركية لتأهيل القطاعات المتهالكة .

10. التزام مفوضيات الاستثمار بتوجيهات الجهاز القومي للاستثمار والمجلس الأعلى للاستثمار فى تصريف جميع الأمور الخاصة بالإستثمار .[1]

[1]: الجهاز القومي للإستثمار ، إدارة الإحصاء والمعلومات ، الاداء فى الفترة من يناير – ديسمبر 2013م

الفصل الثالث

الاستثمارات العربيه في القطاع الزراعي في السودان

المبحث الأول

الإستثمارات العربية في السودان

1_مشروع البشاير الزراعي الأردني في السودان:

هو مشروع أردني سوداني مشترك في ولاية نهر النيل بمساحة 26الف فدان كما أطلق عليه مشروع التكامل العربي ، يهدف هذا المشروع الي تأمين بعض الإحتياجات الزراعية والثروة الحيوانيةبعد أن لعبت الأزمة المالية العالمية دوراً في إرتفاع الأسعار خصوصاً المواد الغذائية الأساسية ، تأسس المشروع علي 10الف فدان أستغل منها مساحة 9 الف فدان . بدأ بتحقيق أرباح جيدة من خلال زراعة القمح والنخيل والحمضيات والبرسيم الذي يصدر الي الإمارات العربية إضافة الي إقامة محجر صحي للماشية تمهيداً لتصديرها الي أراضي الأردن ، وتسعي الشركة لإستغلال كل المساحة المخصصة من خلال الإمكانيات والايرادات التي يوفرها المشروع نفسه دون الحصول علي مساعدة أو قروض ، مشيراً الي موجودات الشركة الحالية تصل الي 25 مليون دولار ، ويهدف المشروع في الدرجة الأولي الي إنتاج المحاصيل الزراعية للتخفيف من معاناة القطاع الزراعي الأردني من محدودية الموارد كالأراضي والمياه ويعتبر المشروع من المشاريع الريادية في ولاية نهر النيل وهو من ضمن 22 مشروع في الولاية بالاضافة الي القسم الحيواني الذي يتم التوسع فيه أما المصدر الرئيسي للمياه هو نهر النيل كما نوج بئران ارتوازيتان ، ويت الري بالرشاشات والتنقيط السطحي حيث ركز المشروع علي زراعة صنف نخيل يسمي المجول وهو غالي الثمن حيث تسعي الي التوسع وصولاً الي 4 آلاف شجرة ، أما البرسيم فيتم زراعته في حقول تصل مساحة الحقل الواحد 10 أفدنه وينتج الحقل الواحد من 65 – 100 طن في الشهر ، أما العمر الإفتراضي للحقل ثلاثة سنوات ، إذا يتم من بعد ذلك حراثته من جديد ويتم تصدير المحصول عبر تجار الي الإمارات العربية المتحدة ويباع الطن الواحد ب 250 دولار.

2_المشروع القطري في السودان :

هو مشروع الزبارة للإنتاج الزراعي والحيواني بمحلية دنقلا بالولاية الشمالية بتكلفة تقدر بحوالي 10 ملايين دولار وبمساحة 5 آلاف فدان يهدف لتحقيق الإكتفاء الذاتي من القمح والمساهمة في سد الفجوة الغذائية العربية وذلك بالاستفادة من افمكانايات الكبيرة في الولاية من مياة وأرض زراعية ومناخ إضافة الي الأيدي الماهرة في العمل الزراعي وتعتبر الولاية الأولي في إنتاج التمور بأنواعها والفول المصري والقمح والبقوليات كما يستخدم المشروع لاتقنيات وأحدث الآليات بجانب المساعدة لمواطني المنطقة في تطوير مزارعهم الصغيرة وتربطهم بالتمويل الصغر وتأسيس منظومة ملتزمة بإنتاج منتجات زراعية وحيوانية ذات جودة عالية تلبي طلب العملاء وفق المعايير القياسية للجودة ، ويروي المشروع بواسطة أنظمة الري المحوري من خلال شركة الخريف السعودية من مياه نهر النيل ، ويعمل المشروع بالطاقة الكهربائية من الشبكة القومية ومن المحاصيل المستهدفة البرسيم حيث يتم إمداد أسواق الخليج منه وفقاً للمعايير والمواصفات الخليجية المعتمدة ويتم تخصيص مساحة الفي فدان بستنة موالح وتمور ومانجو بجانب تخصيص زراعة 500 فدان لزراعة الخضروات مثل الطماطم والبطاطس والبطيخ للسوق المحلية ، كما تساهم الولاية في الناتج القومي من التعدين من الذهب وسد مروي ومعادن كثيرة يمكن إستغلالها.

3_مشروع الراجحي :

بدأت شركة الراجحي الدولية إستثماراتها الزراعية في السودان في مشروع الكفاءة الثانية بشمال السودان بمينة الدبة بما تميزها بأراضي خصبة وطرق برية وجوية تربطها بالعاصمة الخرطوم وموانى الصادر في السودان وا ٍستغل المشروع مساحة قدرها 100 الف فدان لإنتاج محصول القمح سوالمحاصيل الإستراتيجية في بادئة الأمر حتي بلغت مساحة المشروع الإجمالية 100000 فدان كما تم توفير مدخلات الإنتاج من بذور وأسمدة ومبيدات بالإضافة الي المعدات الثقيلة مبيناً أن المشروع يستخدم أفضل النظم والتقنيات الزراعية الحديثة .

المبحث الثاني

الهيئة العربية الاستثمار والانماء الزراعي:

الهيئة العربية الاستثمار والإنماء الزراعي مؤسسة المالية مستقلة متعددة الاطراف تاسست في السوادن عام 1976 رؤيتها تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي يقع المقر الرئسي في الخرطوم جهورية السودان ولها مكتب إقليمي في دبى ، الإمارات العربية المتحدة تضم الهيئة في عضويتها 21دولة ساهمت مجتمعة برأسمال مصرح به قدرة 336 مليون دنيار كويتي (1,114مليون دولار امريكي) اما رأسمالها المدفوع فيبلغ 204 مليون دينار كويتي (676مليون دولار أمريكي) كما في31 ديسمبر 2017. عضوية الهيئة مفتوحة لجميع الدول العربية التي تساهم في رأس مالها. تمارس الهيئة مجموعة من الانشطة الاستثمارية الزراعية بما في ذلك التصنيع النباتي والانتاج الحيواني والتصنيع الزراعي وغيرها من الانشطة ذات الصلة . من خلال الرؤية الاساسية للهيئة ،والنتمثلة في تعزيز الأمن الغذائي ،فقد اضحت مساهما قويا في التنمية المستدامة في المنطقة ، ونجحت في تحسين حياة الالاف من الناس في العالم العربي عبر الأنشطة المدرة للدخل وتمويل صغار المنتجين بالقروض الدوارة الصغيرة بالاضافة إلى ذلك ،توفر الهيئة برامج تطوير خدمات الإنتاج ، وتتولي مهمام إجراء الأبحاث ونقل والتقنية وأنشطةالتدريب في المجتمعات المحلية المستهدفة، التزاما منها برفاه وازدهار الشعب العربي من خلال الاستثمارات الزراعية السليمة

تمتلك الهيئة 44 شركة تابعة تقوم على تنفيذ مشاريعها الاستثمارية الزراعية في 12 دولة عربية من الدول الأعضاء. ويستند اتخاذ القرار بشأن تحديد وجهة الاستثمار في أي من الدول العربية الأعضاء، إلى توافر المناخ الاستثماري الملائم والمزايا التفضيلية لكل دولة. هذا ويوجد الجزء الأكبر من استثمارات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في السودان بنسبة 63% من الاستثمارات الإجمالية وتليها مصر بنسبة 8% ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 7%والمملكة العربية السعودية بنسبة 5%

وجمهورية العراق بنسبة 5% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 12%. وهذا الوجود الجغرافي واسع النطاق يضع الهيئة في موضع قوة من حيث الاستثمارات المتنوعة التي تثري خبرتها التي تكتسبها نتيجة العمل على استثمارات متعددة ومناخات زراعية مختلفة .

نشاطات الهيئه:

الأهداف :

1. توفير الموارد الغذائية الأساسية .
2. تعظيم العائد علي استثمارات الهيئة في المجال الزراعي .
3. رفع فعالية وكفاءة الإنتاج الزراعي .
4. زيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بين الدول الأعضاء.
5. تنمية مستدامة للموارد الزراعية في الدول الأعضاء.
6. الاستثمار في رأس المال البشري والاستغلال الأمثل للموارد بفعالية.

رؤوس الأموال المساهمة في الهيئة العربية

بلغ راس المال المدفوع حتي 31\12\2017 204 مليون دينار كويتي اي 676 مليون دولار امريكي

و يساهم في راس مال الهيئه 21 دوله و الجدول التالي يوضح الدول المساهمه و نسب مساهمتها حتي عام 2017

الدوله	راس المال المساهم به المليون بالدينار الكويتي	عدد الاسهم المككتب بها	نسبه الاسهم المكتتب بها	نسبه الاسهم المدفوعه

المملكه العربيه السعوديه	22.50	5119	%15.24	%23.23
دوله الكويت	19.50	4433	%13.19	%20.19
دوله الامارات العربيه المتحده	15.00	3413	%10.16	%15.49
جمهوريه السودان	15.00	3407	%10.14	%11.91
دوله قطر	7.50	1706	%5.08	%7.75
جمهوريه مصر العربيه	3.00	683	%2.03	%3.10
الجمهوريه الجزائريه الديمقراطيه الشعبيه	1.50	341	%1.01	%1.55
المملكه المغربيه	0.60	137	%0.40	%0.62
الجمهوريه الاسلاميه الموريتانيه	0.10	22	%0.07	%0.10
الجمهوريه العربيه	0.50	11	%0.03	%0.04

السوريه				
جمهوريه الصومال الديمقراطيه	0.05	11	%0.03	%0.04
الجمهوريه التونسيه	0.10	22	%0.07	%0.10
سلطنه عمان	0.010	23	%0.07	%0.11
المملكه الاردنيه الهاشميه	0.05	11	%0.03	%0.05
الجمهوريه اللبنانيه	0.05	10	%0.03	%0.05
دوله فلسطين	0.05	8	%0.03	%0.04
الجمهوريه اليمنيه	0.05	11	%0.03	%0.04
جمهوريه القمر المتحده	0.05	11	%0,3	%0.04
جمهوريه جيبوتي	0.2	8	%0.3	%0.2
جمهوريه	15.00	3413	%10.16	%15.49

العراق				

التقرير السنوي 2017

توزيع مساهمه الهيئه في رووس اموال الشركات:

التوزيع القطاعي:

تتوزع مساهمات الهيئه في رووس اموال شركاتها الزراعيه في اربعه قطاعات رئيسيه حتي 2017/12/31 و هم:

- **قطاع التصنيع الزراعي 53% ويشمل تصنيع السكر والزيوت والمواد الغذائيه الاخري.**
- **قطاع الانتاج النباتي 23% ويشمل انتاج الحبوب والاعلاف والخضروات والفواكه.**
- **قطاع الانتاج الحيواني 20% ويشمل منتجات الدجاجواللحوم البيضاء والحمراء والبيض.**
- **قطاع الخدمات 4% و يشمل تقديم الخدمات الزراعيه المختلفه.**

التوزيع الجغرافي:

تتوزع مساهمات الهيئه في روس اموال شركاتها الزراعيه على 12 دوله من من دول الاعضاء و ذلك وفق الفرص الاستثماريه و الميزات النسبيه التي توافرت حينها و توزعت هذه النسب حتي مهايه عام 2017 على النحو التالي:-

1. جمهوريه السودان 63%

2. **مصر 8%**
3. **الامارات 7%**
4. **السعوديه 5%**
5. **العراق 5%**
6. **الدول الاخرى 12% (الكويت -قطر -المغرب -تونس -عمان -موريتانيا -سوريا)**

الشركات التي تساهم بها الهيئه العربيه للاستثمار والانماء الزراعي في السودان:

1_شركة سكر كنانة/ السودان

الموقع : السودان

القطاع : قطاع التصنيع الزراعي

القطاع الفرعي : السكر

التأسيس: تاسست الشركة في عام 1975م.

الموقع: ولاية النيل الأبيض على بعد 250 كيلومتر جنوب الخرطوم.

راس المال المساهم:561 مليون دولار

المساهمون	نسبه المساهمه
حكومه السودان	%35.33

الهيئة العربية	%5.59
الهيئة العامة الاستثمار الكويتية	%30.64
حكومة السعودية	%10.97
المنظمات العربيه	%17.47

نشاط الشركة: انتاج قصب السكر وتصنيع وتكرير السكر والمنتجات المرتبطة به.

الطاقات الانتاجية المتاحة:

السكر المكرر: 400 ألف طن.

الاعلاف: 44 ألف طن.

الايثانول: 60 مليون ليتر.

الكهرباء: 115 ميغا واط.

الخطة المستقبلية: الوصول الى الطاقة الإنتاجية القصوى بتكلفة استثمارية نحو 300 مليون دولار أمريكي.

التمويل المطلوب: 300 مليون دولار أمريكي.

الفرص الاستثمارية:

- تقديم رأسمال مساهم للمشاركة في تنفيذ خطة إعادة تأهيل الشركة بهدف الوصول الى الطاقة الإنتاجية القصوى للشركة.
- تقديم قروض قصيرة ومتوسطة الاجل لتمويل شراء المعدات والمدخلات من مواد خام وقطع غيار.
- تقديم رأسمال مساهم لمشروعات الشركة الجديدة التى الان قيد التأسيس والتنفيذ.

شركة سكر النيل الأبيض شركة سكر النيل الأبيض

الموقع : السودان

القطاع : قطاع التصنيع الزراعي

القطاع الفرعي : السكر

التأسيس: تاسست الشركة في عام 2004م

الموقع: ولاية النيل الأبيض على بعد 150 كيلومتر جنوب الخرطوم.

راس المال المساهم:471 مليون دولار

المساهمون	نسبه المساهمه
شركة سكر كنانة	%31.08
الهيئة العربية	%14.38
صندوق المعاشات	%9.84
حكومه السودان	%9.14
اخرون(بنوك محليه و مستثمرون اجانب)	%35.56

نشاط الشركة: انتاج قصب السكر وتصنيع وتكرير السكر والمنتجات المرتبطة به.

الطاقات الانتاجية المتاحة: السكر

المكرر: 450 ألف طن.

الاعلاف: 100 ألف طن.

الايثانول: 45 مليون ليتر.

الكهرباء: 115 ميغا واط.

الخطة المستقبلية: الوصول الى الطاقة الإنتاجية القصوى بتكلفة استثمارية نحو 155 مليون دولار أمريكي.

التمويل المطلوب: 155 مليون دولار أمريكي

الفرص الاستثمارية: تقديم رأسمال مساهم للمشاركة في تنفيذ خطة إعادة تأهيل الشركة بهدف الوصول الى الطاقة الإنتاجية القصوى للشركة. تقديم قروض قصيرة ومتوسطة الاجل لتمويل شراء المعدات والمدخلات من مواد خام وقطع غيار.

الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية المحدودة الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية المحدودة

الموقع : السودان

القطاع : قطاع التصنيع الزراعي

القطاع الفرعي : الزيوت النباتية

التأسيس: تاسست الشركة في عام 1982.

الموقع: الخرطوم بحري-المنطقة الصناعية.

راس المالالمكتتب: 168 مليون جنيه

يساهم في

المساهمون	نسبه المساهمه
الهيئه العربيه	%88
حكومه جمهوريه السودان	%12

نشاط الشركة: إنتاج الزيوت النباتية والكسب(الأمباز) والصابون والجلسرين.

الطاقات الانتاجية المتاحة:

وحدة العصر: عصر 75 ألف طن من الحبوب الزيتية.

وحدة التكرير: تكرير 18 ألف طن.

وحدة التعبئة: تشمل خطين لتعبئة عبوات كبيرة وصغيرة الحجم بطاقة 20 ألف طن.

إنتاج الصابون: 8 ألف طن صابون و600 طن جلسرين.

دراسة هيكلة الشركة: تم إعداد دراسة لإعادة هيكلة وتأهيل الشركة تضمنت خطة لاستغلال كامل طاقات الشركة

الفرص الاستثمارية: المشاركة أو المساهمة في الآتي:

-توفير رأس مال تشغيلي لاستغلال كامل طاقات العصر المتاحةحالياً .

-إدخال تقانة الاستخلاص بواسطة المذيب الكيميائي لزيادة نسبة استخلاص الزيوت. - استكمال حلقات الإنتاج بإنشاء مشروع زراعي لتوفير احتياجات المصنع من الحبوب الزيتية او الدخول في تعاقدات زراعية.

الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق(أقدي)

الموقع : السودان القطاع

قطاع الإنتاج:الزراعي

القطاع الفرعي :المحاصيل والخضروات

التأسيس: تاسست الشركة في عام 1982

الموقع: ولاية النيل الازرق _ الدمازين _ منطقة اقدي 570 كلم جنوب الخرطوم.

راس المال المكتتب: 39.99 مليون جنيه

المساهمون	نسبه المساهمه
الهيئه العربيه	%51
حكومه السودان	%49

نشاط الشركة: زراعة وانتاج اهم المحاصيل الاستراتيجية والرئيسية لتوفير الامن الغذائي في القطاع المطري (القطن، السمسم ,زهرة الشمس ,الذرة الرفيعة ,الذرة الشامية, الدخن) وانتاج الصمغ العربي.

الطاقات الانتاجية المتاحة:

اراضي بأجمالي مساحة 219 ألف فدان.

اراضي قابلة للزراعة بأجمالي مساحة بنحو 160 ألف فدان.

اسطول من الات والمعدات الزراعية.

مباني و منشئات (مخازن , مكاتب , دور سكن و استراحات).

دراسة اعادة هيكلة الشركة: التكلفة الاستثمارية والتشغيلية: 25.4 مليون دولار امريكي لمدة 5 سنوات.

المؤشرات المالية: يبلغ معدل العائد الداخلي على الاستثمار 11% كما يبلغ معدل العائد الداخلي على راس المال المستثمر نحو11%.

ويبلغ صافي القيمة الحالية بنحو 1.7 مليون دولار امريكي بالنسبة للاستثمار ونحو 1.3 مليون دولار بالنسبة لراس المال.

الفرص الاستثمارية: المساهمة في توفير رأسمال تشغيلي للاستفادة من كامل المساحات المتاحة بالشركة.

تنويع نشاط الشركة بإدخال انشطة جديدة مثل تسمين العجول وصناعة الاعلاف.

توفير ضمان من الحكومة للصناديق التمويلية لتمويل قناة الري التكميلي.

الدخول في شراكات تعاقدية لزراعة المحاصيل الاستراتيجية.

الشركة العربية السودانية للبذور الموقع :

السودان

القطاع : قطاع الإنتاج الزراعي

القطاع الفرعي : المحاصيل والخضروات

التأسيس: تأسست الشركة في عام 1997

الموقع: 6 محطات في أنحاء السودان المختلفة.

ر اس المال المكتتب: 12 مليون دولار امريكي

المساهمون	نسبه المساهمه
الهيئه العربيه	%34.93
حكومه السودان	%51.55
موسسات حكوميه و بنوك	%13.52

نشاط الشركة: انتاج البذور المحسنة لمجموعة من المحاصيل الحقلية وبعض محاصيل الخضر.

الطاقات الانتاجية المتاحة: انتاج 14,000 طن/ سنويا من البذور المحسنة

الخطة المستقبلية: زيادة المساحات المزروعة والتوسع في التعاقدات مما يتطلب زيادة رأس المال التشغيلي للشركة

الفرص الاستثمارية: البحث عن مساهمين لزيادة رأس مال الشركة لتحديث مكونات الشركة وإدخال تقانات حديثة.

الدخول في شراكة استراتيجية مع شركة بذور عالمية للاستفادة من خبراتها في إنتاج التقاوي الهجين لأصناف المحاصيل المستهدفة، والتوسع في أنشطتها وتصدير منتجاتها إلى أسواق الدول المجاورة.

الشركة المتميزة لإنتاج الخضر والمحاصيل

الموقع : السودان

القطاع : قطاع الإنتاج الزراعي

القطاع الفرعي : المحاصيل والخضروات

التأسيس: تاسست الشركة في عام 2008م.

الموقع: تقع على بعد نحو 10 كلم جنوب شرق الخرطوم، ولاية الخرطوم.

راس المال المكتتب: 12 الف جنيه

المساهمون	نسبه المساهمه
الهيئه العربيه	%42.50
جمهوريه السودان	%20.00
المملكه العربيه السعوديه	%12.50
الكويت	%12.50
جمهوريه العراق	%12.50

نشاط الشركة: التعاقد مع المزارعين لزراعة الخضر والفواكه وتقوم بفرزها وتدريجها وتعبئتها وتسويقها.

الطاقات الانتاجية المتاحة:

- مخازن مبردة بطاقة 2,500 طن.
- ثلاث خطوط للتدريج والتعبئة.
- 7 محاور، 16 بيت محمى وبعض الاليات الزراعية.

دراسة جدوى اعادة تشغيل وحدات الشركة:

قدرت التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروع بنحو 57 مليون جنية سوداني.

المؤشرات المالية: معدل العائد الداخلي للاستثمارات الكلية 21%.

فترة الاسترداد للاستثمارات الجديدة عامين ونصف.

التمويل المطلوب: تمويل المشروع بمساهمات بواقع 24.8 مليون جنية سوداني وقروض بنحو 32.2 مليون جنية سوداني.

الفرص الاستثمارية: المساهمة في زيادة راس المال المطلوبة لإعادة تشغيل وحدات الشركة.

الدخول في شراكة تشغيلية لتنفيذ خطة إعادة التشغيل.

تقديم قروض لتنفيذ عمليات إعادة التشغيل.

الشركة العربية للإنتاج والتصنيع الزراعي

الموقع : السودان

القطاع : قطاع الإنتاج الزراعي

القطاع الفرعي : المحاصيل والخضروات

التأسيس: تاسست الشركة في عام 1987م.

الموقع: ولاية الجزيرة.

راس المال المكتتب: 72 الف جنيه

المساهمون	نسبه المساهمه
الهيئة العربية	%42.50
جمهورية السودان	%20.00
المملكة العربية السعودية	%12.50
دوله الكويت	%12.50
جمهوريه العراق	%12.50

نشاط الشركة: انتاج الالبان والنشا والجلكوز.

الطاقات الانتاجية المتاحة: الطحن الرطب لإنتاج النشا والجلوكوز والعلف وجنين الذرة، بطاقة إنتاجية 150 طن ذرة/اليوم بنظام الإنتاج المستمر من خلال ثلاثة خطوط:

- خط إنتاج النشا بطاقة 33 طن نشا تجاري/اليوم.

-خط إنتاج الجلوكوز بطاقة 66 طن جلوكوز تجاري/اليوم.

- خط إنتاج علف حيواني (ألياف + جلوتين) بطاقة 42 طن/اليوم.

-أرض زراعية مساحتها 5500 فدان لزراعة الأعلاف الخضراء.

-عدد 5 حظائر لأبقار الحليب وتسمين العجول تسع لنحو 5000 بقرة.

- وحدة لتبريد الحليب والنقل المبرد مخازن للأعلاف المركزة (بطاقة 900 طن).

-خزانات لحفظ المولاس (بطاقة 150 طن).

-ومخازن للأعلاف الجافة بسعة 500 طن.

مصنع الألبان: بطاقة تصميمية تبلغ 80 طن/اليوم مع كافة ملحقاته

الخطة المستقبلية: إعادة تأهيل مصنع النشا والجلكوز بتكلفة متوسطة نحو 9 مليون يورو وا ٍعادة تشغيل المصنع بتكلفة مقدرة نحو 11 مليون دولار امريكي والتي قدرت تكلفته بواسطة بيت خبره متخصص.

الفرص الاستثمارية: المشاركة أو المساهمة في توفير التمويل للاتي:

-إعادة تأهيل وتحديث وتشغيل المصنع وا ٍدخال أنظمة تعبئة وتغليف حديثة.

-إقامة مشروع لزراعة 20 ألف فدان لتوفير الذرة الصفراء.

شركة إنتاج وتصنيع الدجاج العربي شركة إنتاج وتصنيع الدجاج العربي

الموقع : السودان

القطاع : قطاع الإنتاج الحيواني

القطاع الفرعي : اللحوم

التأسيس: تأسست في العام 2004م بعد انفصالها من الشركة العربية للإنتاج والتصنيع الزراعي.

الموقع: ولاية الخرطوم-طيبة الحسناب.

راس المال المكتتب: 19.84 مليون جنيه

المساهمون	نسبه المساهمه
الهيئه العربيه	%42.50
جمهوريه السودان	%20.00
السعوديه	%12:50
الكويت	%12:50
العراق	%12:50

نشاط الشركة: انتاج لحوم الدواجن وبيض المائدة.

الطاقات الانتاجية المتاحة: مزارع الأمهات(12) حظيرة تسع50 ألف كتكوت تنتج حوالي 4.5مليون بيضة تفريخ سنوياً .

مزارع البداري (اللاحم) عدد 30 عنبر بطاقة إنتاجية 4.4 مليون كتكوت.

قسم البياض يتكون من 3 حظائر بطاقة إنتاجية تبلغ 15 مليون بيضة مائدة/السنة. المفقس بعدد 12 حاضنة و 4 فقاسات، طاقة المفقس الإنتاجية 5 مليون كتكوت في العام.

قسم المجزر ويحتوي على غرفة تجميد ومخازن مبردة للحفظ وتبلغ طاقته الإنتاجية 3000 طائر /الساعة.

مصنع العلف الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 10 طن/ الساعة، يتكون من3 صوامع طاقتها التخزينية 6 ألف طن إضافة إلى مخازن خارجية ومبنى إداري.

الخطة المستقبلية: تم اعداد دراسة تهدف الى رفع الانتاج الى نحو 7.5 ألف طن بنهاية العام 2020 ونحو 10 ألف طن في العام 2026 بالإضافة الى مضاعفة انتاج

بيض المائدة الى نحو 30 مليون بيضة/سنة وادخال نشاط تصنيع لحوم الدواجن بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 21.8 مليون دولار امريكي.

المؤشرات المالية للخطة المستقبلية: معدل العائد على الاستثمار 26% معدل النمو السنوي في حقوق الملكية 44% معدل نمو صافي راس المال العامل السنوي 41%

الفرص الاستثمارية: المشاركة أو المساهمة لتوفير التمويل لتوسعة نشاط الشركة بهدف رفع الطاقة الإنتاجية للشركة وذلك من خلال تحديث نظام التربية وا ٍنشاء حظائر أمهات ولاحم وزيادة طاقة المفقس والمجزر وتنويع منتجات الشركة.

الباقير للحوم الحمراء (تحت التنفيذ) الباقير للحوم الحمراء (تحت التنفيذ)

الموقع : السودان

القطاع : قطاع الإنتاج الحيواني

القطاع الفرعي : اللحوم

التأسيس: تأسس المشروع في عام 2016م.

الموقع: الباقير - السودان.

راس المال المكتتب: 38.59 مليون دولار امريكي

يساهم فيه: الجهه نسبة المساهمة الهيئة العربية 30.0 اسهم غير مكتتب فيها 70.0

نشاط الشركة: إنتاج وتسمين وجزر وتسويق وتصدير اللحوم الحمراء (حيوانات حية، مقطعات لحوم مصنعات لحوم) بنوعية وبمواصفات عالمية.

الطاقات الانتاجية المتاحة: 500 ألف رأس من الأغنام للهدي وللصادر الحي.

تسمين 150 ألف رأس من الضأن وتجهيزها للسوق المحلي والصادر.

تسمين 45 ألف رأس من الأبقار وتجهيزها للسوق المحلي وللصادر.

تخصيص 15 ألف رأس من الأبقار لتصنيع اللحوم.

دراسة جدوى المشروع:

التكلفة الاستثمارية: قدرت التكلفة الاستثمارية للمشروع بنحو 119 مليون دولار أمريكي، يتم تمويلها بمساهمات نحو 38.6 مليون دولار أمريكي وقروض بنحو 80.3 مليون دولار أمريكي.

المؤشرات المالية: معدل العائد الداخلي 32%.

التمويل المطلوب: مساهمات نحو 27 مليون دولار أمريكي وقروض بنحو 80.3 مليون دولار أمريكي.

الفرص الاستثمارية: المساهمة مع الهيئة في تنفيذ المشروع.

تقديم قروض للمشروع

البرامج الانمائيه للهيئه العربيه للاستثمار و الانماء الزراعي في السودان

- **في الفتره ما بين عامي 2012 و 2017 قامت بتنفيذ عددا من البرامج التنمويه التي هدفت الى دعم صغار المزارعين و المنتجين و المراه الريفيه و انشطه توفير المياه**
- **بلغ عدد المستفيدين في السودان من هذه البرامج حوالي 2115 اسره تمثل 12690 فرد**
- **تتلخص فكره البرامج في دعم وتطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والاستفاده القصوي من الموارد الطبيعيه المتاحه والمتوفره في المناطق الو اعده وتقديم التمويل في مجال الحاجات الاساسيه للمواطنين ولاياتي ذلك الا من خلالخطوط ائتمان مخصصه لخدمه هذه البرامج من اجل دعم ومسانده الشرائح و ذلك من اجل تحقيق الاهداف التاليه:**

1. **المساهمه في تقديم خدمات ائتمانيه متخصصه لصغار المنتجين بمد خطوط تمويل ميسره و مستمره تتناسب مع امكاناتهم**
2. **تحسين فرص صغار المنتجين في تحقيق هوامش ارباح جيده**
3. **تعزيز قدره صغار المزارعين على تحسين مسواهم المعيشي و المساهمه في تحقيق الامن الغذائي في مناطقهم**
4. **المساهمه في تنشيط عمل وزياده الموسسات المجتمعيه من روابط وجمعيات واتحادات زراعيه**
5. **المساهمه في تهيئه المناطق الريفيه بهدف استقرار المنتجين**

يحتوي البرنامج على الانشطه التاليه:

1_نشاط الانتاج الزراعي

الولايه	المساحه/فدان	نوع المحصول	عدد الاسر المستفيده	عدد الافراد
الجزيره	1834	فول سوداني	274	1644
الجزيره	2065	قمح	476	2856
جنوب كردفان	1500	دخن,ذره,سمسم,فول سوداني	150	900
المجمل	5399		900	5400

2_نشاط الانتاج الحيواني

- **استهدف البرنامج عدد من الرعاة في منطقة العلقه بولاية النيل الابيض بهدف دعم و تطوير قطاع الانتاج الحيواني وتربيه وتسمين الضان بلاستفاده القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة والمتوفره.فتم تصميم برنامج نموذجي استهدف تمليك هؤلاء الرعاة قطيعا من الضان وبالتالي اكتمل العدد المستهدف للبرنامج في الفتره المخطط لها**
- **استفاد من البرنامج العدد المستهدف وتم استكمال المرحله الاخيرة بتمليك عدد من الحملان بغرض التسمين بدلا من التربية**
- **بدا القطيع ب479 راس من الضان في المرحله الاولى و ذاد عدد القطيع بنسبه70% من مجمل القطيع الكلي**

3_النشاط المجتمعي

نفذت الهيئه مع اتفاقيه اطاريه مع منظمه السقيا الخيرية حيث تقوم المنظمه باداره وحده الحفر المملوكه للهيئه و التي حققت الخدمات المجتمعيه وفي هذا الاطار تم حفر عدد من الابار في ولايات السودان المختلفة التي تعاني شحا في في مياه الشرب ما كان له الاثر الفعال في استقرار تجمعات المزارعين في تلك المناطق و استفاد من البرنامج نحو 1200 اسره تمثل نحو 6000 فرد

الاستثمارات المالية:

أداء المحافظ الاستثمارية من 2012 حتي 2017: توظيف الهيئة مواردها المالية السائلة كموارد تحت الاستغلال (Tactical Assets) في محافظ استثمارية لحين توظيفها في استثمارات مباشرة . تدار هذه المحافظ وفق أسس مهنية عالية للوصول الي حزمة استثمارية ذات كفاءة عالية .

الرسم التالي يوضح متوسط قيم و توزيع المحافظ الاستثماريه

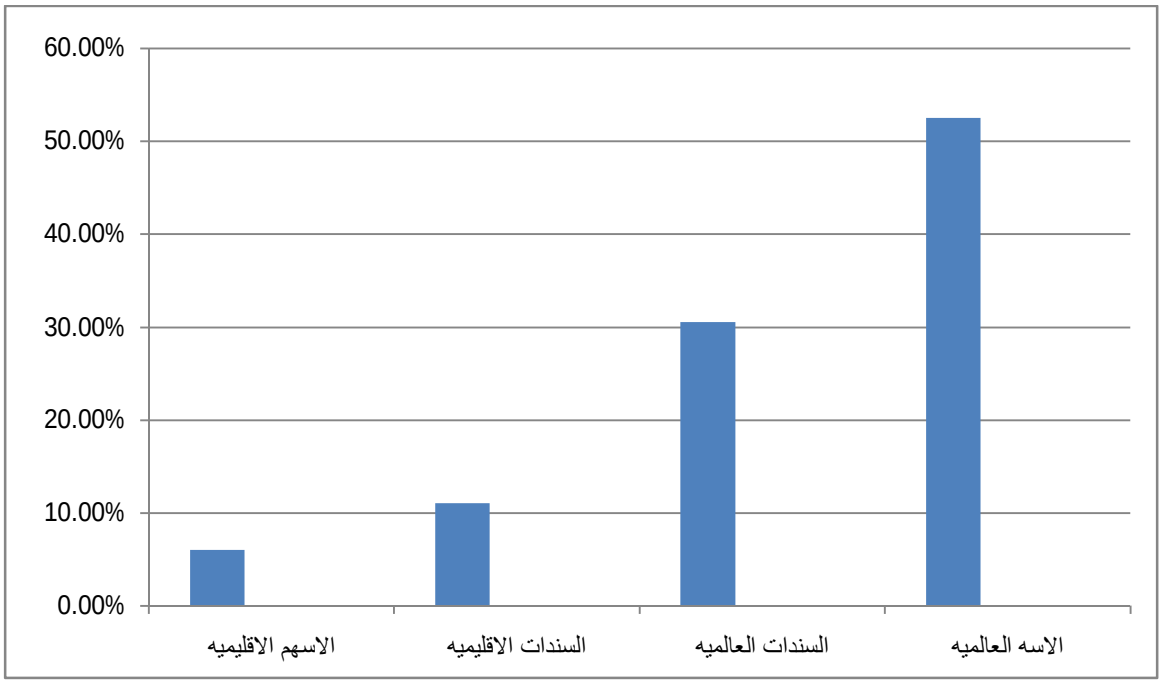

بلغت قيمه المحافظ الاستثماره حتي نهايه العام 2017 نحو 137.7 مليون دينار كويتي اي 456.3 مليون دولار امريكي

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي

المبحث الأول

اختبار الارتباط بين استثمارات الهيئة العربية وا ٍنتاجية القطاع الزراعي

اولاً : تعريف الارتباط البسيط

هو تقدير قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين، ويرمز له بالرمز ρ في حالة المجتمع والرمز r في حالة العينات، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (+1) و (-1).[1]

ثانياً : تحديد اتجاه العلاقة

إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة (+) فهذا تعني ان اتجاه العلاقة طردية بين المتغيرين، اما إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة (-) فهذا تعني ان اتجاه العلاقة عكسية.

ثالثاً : تحديد قوة الارتباط

تحديد قوة الارتباط تعتمد على قيمة معامل الارتباط r.

جدول يوضح تحديد قوة الارتباط[2]

قيمة معامل الارتباط	قوة الارتباط
	لا يوجد ارتباط
	ارتباط ضعيف
	ارتباط متوسط
	ارتباط قوي
	ارتباط تام

رابعاً : اختبار علاقة الارتباط بين استثمارات الهيئة العربية وانتاجية القطاع الزراعي2012م الي 2017م.

1. صياغة الفروض

فرض العدم:

H_0 :معامل الارتباط بين استثمارات الهيئة العربية وانتاجية القطاع الزراعيغير معنوي.

[1] حسن عبدالله اسحق، "سلسلة محاضرات التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS"، محاضرة فيديو بعنوان (المحاضرة الثالثة – الارتباط)،مرفوعة على صفحة اكاديمية التحليل الاحصائي على الرابط https://www.facebook.com/ASA2004/videos/811490892332076/ ، تاريخ الزيارة 2018/8/7م.

[2] حسن عبدالله اسحق، مرجع سبق ذكرة، تاريخ الزيارة 2018/08/07م.

الفرض البديل:

H_1 :معامل الارتباط بين استثمارات الهيئة العربية وانتاجية القطاع الزراعيمعنوي.

2. تحديد نوع مقياس الارتباط المناسب لبيانات الدراسة الحالية:

يقدم برنامج SPSS ثلاثة مقاييس لمعامل الارتباط

أ. معامل بيرسون Pearson: يستخدم في حالة المتغيرات الكمية.

ب. معامل سبيرمانSpearman: تستخدم في حالة المقاييس الترتيبية.

ج. معامل كندالKendall's: يستخدم ايضاً في حالة المقاييس الترتيبية.

بما ان بيانات الدراسة الحالية هي بيانات كمية فإن المقياس المناسب لاختبار علاقة الارتباط بين استثمارات الهيئة العربية وانتاجية القطاع الزراعي هو مقياس معامل بيرسون.

3. نتائج ارتباط بيرسون بين استثمارات الهيئة العربية وانتاجية القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة من 2012م إلى2017م:

جدول يوضح نتيجة اختبار بيرسون لقياس الارتباط بين سعر الفائدة والاستثمار الكلي

قيمة معامل اختبار بيرسون Pearson Correlation	القيمة الاحتمالية Sig. (2-Tailed)
0.965	0.002

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (SPSS v16).

من خلال نتائج اختبار بيرسون الواردة في الجدول رقم (10) يتضح لنا ان هنالك علاقة ارتباط طردي قوي وذات دلالة إحصائية بين استثمارات الهيئة العربية وانتاجية القطاع الزراعي.

المبحث الثاني

مناقشه الفرضيات

1.من خلال التحليل و اعتماداً علي معامل ارتباط بيرسون وجدنا ان مقدار المعامل بلغ(0.965) و هذا يدل علي ان هناك علاقه طرديه قويه بين استثمارات الهيئه العربيه و انتاجيه القطاع الزراعي و هذا يدل علي صحه الفرضيه الاولى.

.2

العام	استثمارات الهيئة بالمليون جنيه سوداني	التمويل الممنوح للقطاع الزراعي بالمليون جنيه سوداني	مساهمة الهيئة في القطاع الزراعي
2012	1.589	2.873	55,3%
2013	2.151	6.721	32%
2014	2.232	6.062	36%
2015	2.688	11.089	24.2%
2016	2.436	18.893	12.9%
2017	2.698	23.393	11.53%
المجموع	13.885	69.031	

(المصدر :التقارير السنوية للهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي وبنك السودان في الفترة من 2012 – 2017)

من خلال الجدول اعلاه والذي يوضح استثمارات الهيئة العربية في القطاع الزراعي السوداني أوضحت نتائج الدراسة أن استثمارات الهيئة العربية في القطاع الزراعي في السودان تساهم بنسبة 17% من جملة الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي في السودان وهي تمثل نسبة كبيرة في القطاع الزراعي السوداني.

3-هناك فوائد من تدفق الاستثمارات العربية في القطاع الزراعي متمثله في الاتي:-

- مساهمه الهيئه الايجابية في القطاعات الاقتصاديه في السودان عن طريق شركاتها بزياده الانتاج الزراعي و توفير فرص العمل.
- قامت الهيئه بادخال و تطوير ونشر نظام تقانه الزراعه بدون حرث في المجال الاستثماري والتنموي والبحثي والخدمي وكذلك قامت بتاهيل و تدريب الكوادر ودراسه التاثيرات الاجتماعيه والبيئيه الناجمه عن تطبيق الانظمه الزراعيه الجديده .
- تبني مفهوم ربط الانماء الزراعي بالاستثمار من خلال مشاريع استثمارية تتبني تصنيع منتجات صغار المربيين و صغار المزارعين .
- وفرت الاستثمارات المالية السيولة النقدية لتمويل الاستثمارات المباشرة و توزيعات الارباح علي المساهمين[1].

4-هناك معوقات تواجه القطاع الزراعي في السودان عموما و التدفقات و الاستثماريه العربية بصفة خاصة متثملة في:

- البنية التحتية (الكهرباء – المياه ... الخ ..) التى تساهم فى تنفيذ مشروع الاستثمار
- عدم فهم القانون وتنفيذه من قبل الجهات التى تقوم بتنفيذ القانون فى بعض موارده (الجمارك ، الضرائب) .
- أسعار الاراضى الاستثمارية الباهظة والرسوم المفروضة عليها من جهات ولائية.
- عدم وضوح السياسات المالية النقدية من بنك السودان .

[1] نصار / خطة عمل الهيئة للفترة من 2008 – 2017م.

- مشكلة تخفيض الاراضى للمشاريع الاستثمارية فى الولايات .
- عدم خارطة استثمارية وبطء الاجراءت الاستثمارية فى الحصول على التراخيص وتسليم الاراضى .
- حيازة الاراضى من قبل المواطنين مما يتسبب عنه نزاعات بين المستثمر والمواطنين مما يستلزم التعويضات وغيرها من الممارسات التى تؤثر سلباً على الإستثمار .
- الرسوم الباهظة التى ترفع سعر الأرض ورسوم التسجيل والمساحة ورسوم العقد ودعم الولايات والترخيص الاستثمارى .
- مشاكل صيغ التمويل التى أدت الى احجام المستثمرين فى الدخول فى هذه الصيغ لما لديها من فوائد عالية ادخلت اغلبية المستثمرين فى عجوزات عن تسديد ما عليهم من التزامات .
- إجراءات الإداريين وعدم الفهم الصحيح لتطبيق القوانين مما سبب فى عدم مصداقية الأجهزة القائمة على أمر الإستثمار .
- الضرائب المفروضة على المشروعات الزراعية بالرغم من أن القانون به امتيازات الاعفاء من ضريبة الارباح حيث تحصل الضرائب لصالح دعم الايرادات الولائية[1].

[1] أنظر ، ص56 معوقات ومشاكل القطاع الزراعي في السودان .

النتائج :

1. تدفق الاستثمارات العربيه لها دور علي القطاع الزراعي في السودان.
2. تساهم الاستثمارات العربية (الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي) بحجم كبير في القطاع الزراعي في السودان.
3. هنال فوائد من تدفق الاستثمارات العربيه في القطاع الزراعي في السودان.
4. هنالك معوقات تواجه القطاع الزراعي في السودان عموما و التدفقات الاستثماريه العربيه بصفه خاصه.

التوصيات :

1. استقطاب الاستثمار العربي للقطاع الزراعي والترويج للصادرات الزراعية والحيوانية.
2. إعداد الخريطة الإنتاجية والبنية الزراعية ودراسة الموارد وتحديد الأولويات توطئة لوضع استراتيجية متكاملة للاستثمار الزراعي.
3. إنشاء مركز ترويج الاستثمار للمشروعات الزراعية.
4. تفعيل قانون الاستثمار مع إيجاد شفافية أكثر في تطبيقه وا إدخال طرق جديدة لمنح المشروعات الزراعية عن طريق الائتمان أو المشاركة.
5. تسهيل الإجراءات للمستثمر الأجنبي من قبل الجهات الرسمية المطبقة للامتيازات الممنوحة من قبل الحكومة للشركات حتى تتم استفادة المستثمر من تلك الامتيازات.

المصادر والمراجع

1. أحمد عبدالرحيم زردق ، الموارد الاقتصادية ، 1997م ، كلية التجارة ،بنها، جامعة الزقازيق ، ط2 ، ص 220 .
2. علي جدوع الشرفات ، مبادئ الإقتصاد ، 2009م ، دار زهران : عمان ، ط1 ، ص28 .
3. مالكوم جبلز وآخرون ، إقتصاديات التنمية ، 1995م ، دار المريخ للنشر، الرياض ، ط1، ص 755 .
4. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى ، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان ، 2001م ، شركة مطابع السودان للعملة ، ط2، ص33.
5. محمد قيلي عبدالرازق ، السودان سلة غذاء العالم العربي ، 2006م ، دمشق للنشر والطباعة ، سوريا ، ط1، ص 344 .
6. عثمان إبراهيم السيد ، الإقتصاد الزراعي ، 1998م ، المؤسسة العامة للطباعة والنشر ، أمدرمان، ط2 ، ص220 .
7. أحمد عثمان أحمد ، العولمة الإقتصادية وأثرها على الصادرات السودانية الزيتية ،2003م ، جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص65.
8. مصعب معتصم سعيد ،محاضرات في الإقتصاد السوداني ، 2002م ، دار الخرطوم للنشر ، ورقة علمية ، جامعة النيلين ،ص22 .
9. سليمان سيد أحمد ، الزراعة وتحديات العولمة ، 2000م ، مطبعة الإدارة العامة للإرشاد الزراعي ، وزارة الزراعة والغابات ، الخرطوم ، ط1، ص 79 .
10. قاسم الفكي على ، أثر سياسة التحرير الإقتصادي في السودان على القطاعات الإنتاجية ، 1993م ، إصدار مركز التنوير المعرفي ، العدد العاشر ، 2011 ، ص93.
11. عزالدين أحمد يس ،دور الإستثمار الأجنبي في رفع كفاءة القطاع الزراعي ،2004م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، ص 70.

12. فهد عبدالله محمد سعيد الوقراني: دراسه تحليليه للبنك الاسلامي للتنميه- دراسة شرعيه و اقتصاديه (رساله ماجستير-كليه الشريعه و الدراسات الاسلاميه,جامعه ام القرى,مكه المكرمة,المملكه العربيه السعوديه,1402\1403 هـ) ص 131
13. محمد صلاح محمد الصاوي:مشكله الاستثمار في البنوك الاسلاميه و كيف عالجها الاسلام (رساله دكتوراه,كليه الشريعه و القانون,جامعه الازهر, القاهرة,1405 هـ-1985 م) ص 600
14. د.سيد الهواري: الاستثمار- الموسوعه العلميه و العمليه للبنوك الاسلاميه-الجزء السادس- الاتحاد الدولي للبنوك الاسلاميه- القاهره- 1402 هـ- ص13
15. المقومات الاستثماريه لقرارات الاستثمار-ادارات الاستثمارت- د. محمد مطر-موسسه الوراق للنشر و التوزيع-ص 25.

المصادر :

1. https://www.sudaress.com/smc/1397 -1/9/2018
2. http:/.www.tpsudsn.gov.sd/index.php/ar/pages/details/135, 10/9/2018